جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
UNIVERSITE SETIF2

قسم الحقوق

محاضرات في منهجية البحث العلمي والذكاء الاصطناعي

مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر، "قانون الأعمال"

إعداد الأستاذ الدكتور: بن بلقاسم أحمد

الموسم الجامعي 2025-2026

مقدمة

تعدّ مادة المنهجية مادة أساسية للطالب والباحث الجامعي، فهي تواكبه طوال حياته الأكاديمية والعملية، من خلال مساعدته على إنجاز أبحاثه وأعماله بشكل جيّد وعلمي.

وتتضمن دراسة المنهجية في جانبها الموضوعي التعرف على مناهج البحث العلمي الأساسية كما اتفق عليها علماء المناهج، وهي المنهج الاستدلالي والمنهج التجريبي والمنهج الجدلي والمنهج التاريخي، وكذا التعرف على بعض المناهج الفرعية كالمنهج التحليلي والوصفي والمقارن ومنهج دراسة حالة. فضلا عن أداتي الاستبيان والمقابلة.

ويهدف تدريس طالب الماستر هذا المحتوى من المادة رغم سبق دراسته لها في مرحلة الليسانس إلى تحقيق إكسابه الاستيعاب القوي والقدرة على السيطرة على موضوع البحث منهجا وتفكيرا ومعرفة، وهو ما سيظهر جليا في بحثه العلمي الذي سيتوج به نهاية مشوار الماستر.

أولا) المنهج الاستدلالي

يعتبر المنهج الاستدلالي أحد المناهج الأصلية والأساسية في البحث العلمي، لذا وجب التعرف على مفهومه وأسسه ومدى صلاحية تطبيقه في العلوم القانونية.

تعريف المنهج الاستدلالي

معنى الاستدلال: الاستدلال لغة: من الفعل دلّ، دلالة ودُلُولَة ودليل، ودلّه إلى الشيئ وعليه: أرشده وهداه، واستدل استدلالا: عليه، طلب أن يُدلّ عليه، والاستدلال مصدر وهو إثبات القول بالبرهان. أما **معناه اصطلاحا** ف: "الاستدلال هو البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، ودون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير قد يكون بواسطة القول أو بواسطة الحساب.".

وبالتالي فالمنهج الاستدلالي هو المنهج الذي يقارب الحقيقة بالاستدلال، من حيث هو (الاستدلال) عملية عقلية ننتقل فيها من قضية أو قضايا إلى قضية أخرى تستخلص منها مباشرة دون اللجوء إلى التجربة، ويستلزم أن تكون القضايا المستنتجة جديدة بالنسبة إلى القضايا الأصلية، وإلا فقد الاستدلال معناه. ومثاله العمليات الحسابية التي يجريها الرياضي دون إجراء تجارب.

والاستدلال قد يكون عملية عقلية منطقية أولية، وهو كل برهان دقيق مثل القياس والحساب، وقد يكون الاستدلال عبارة عن عملية سلوكية منهجية لتحصيل الحقيقة، وهو السلوك العام المستخدم في العلوم والرياضة، وهو التسلسل المنطقي.

أهداف الاستدلال:

- الإقناع من خلال الحجة المنطقية
- توجيه الشخص المتلقي إلى القضية.

مبادئ الاستدلال: هي مجموع القضايا والتصورات الأولية غير المستخرجة أو المستنتجة من غيرها في نظام استدلالي معين. وقد قسم رجال المنطق مبادئ الاستدلال إلى البديهيات والمصادرات والتعريفات، علما أنّ هذه المبادئ الثلاثة متداخلة فيما بينها ومتكاملة ومتعاونة في تحقيق العملية الاستدلالية من أجل استخراج النتائج والنظريات والبرهنة على صحتها.

1) **البديهية:** البديهية هي قضية بينة بذاتها، فلا يمكن البرهنة عليها، فهي صادقة بلا برهان، وهي تتسم بثلاث خصائص: أنها بيّنة بذاتها؛ حيث تتبين وتتضح للنفس تلقائيا وبدون واسطة البرهان المنطقي، وأنّها أولية منطقية أي أنها مبدأ أولي غير مستخلص أو مستنتج من غيره من المبادئ والقضايا الأخرى، وأنّها قاعدة صورية عامة، أو قضية مشتركة لأنها مسلم بها من قبل كافة العقول على السواء ولأنها شاملة لأكثر من علم واحد. مثال: المتهم برئ حتى تتثبت إدانته، الأصل في الأشياء الإباحة

2) **المصادرة أو المسلمة أو الموضوعة:** عبارة عن قضايا تركيبية يضعها العقل ويسلّم بها دون برهان لحاجته إليها في البرهنة، فهي إنشاء عقلي، ولكل علم مصادرته، فهي خاصة وصريحة. وبالتالي فهي أقل يقينية من البديهيات، وليست بيّنة وغير عامة ولا مشتركة، ولكن يصادر على صحتها ويسلم بها تسليما بالرغم من عدم بيانها بوضوح للعقل، ولكن نظرا لفائدتها المتمثلة في إمكانية استنتاج منها العديد من النتائج دون الوقوع في تناقض، وصحة المصادرات تظهر من نتائجها المتعددة والصحيحة وغير المتناقضة. مثاله المصادرة القائلة بأنّ الإنسان يفعل أو لا يفعل طبقا لما يراه أنفع، أو المصادرة الأخلاقية القائلة بأن كل إنسان يطلب السعادة.

3) **التعريف (التعريفات):** هو مجموع الصفات التي يتكون منها مفهوم الشيئ مميزا عما عداه، أو التعريفات هي قضايا وتطورات جزئية وخاصة بكل علم ، أو هي التعبير عن ماهية المعرف عنه وحده وعنه كله، أي تعريفا جامعا مانعا، والشرط الأساسي لكل تعريف هو أن يكون ماصدق القول المعرف والشيئ المعرف واحدا ومميزا، ويتركب التعريف من شيئين هما: المعرَّف وهو الشيئ المراد تعريفه، والمعرّف وهو القول الذي يحدد خواص وعناصر الشيئ المعرَّف.

ولصحة **التعريف شروط** لا بد من التقيد بها وهي:

- يجب أن يعبر عن ما هية الشيئ، أي عن جنسه وفصله النوعي؛
- أن يكون جامعا مانعا؛
- أن لا يعرف الشيئ بما يساويه في المعرفة والجهالة، أي يتجنب السلب إلا لضرورة؛
- الاحتراز عن تعريف الشيئ بما لا يعرف إلا به أي تجنب ذكر اسم المعرف في التعريف؛
- تجنب استعمال ألفاظ غريبة وحشية غير مفهومة.

والتعريف قد يكون تعريفا رياضيا، أيّ تعريفا ثابتا وقبليا وضروريا ونهائيا وكليا لأنه من عمل العقل الثابت في جوهره. وقد يكون التعريف تعريفا تجريبيا كما هو الحال في العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية والقانونية والإدارية؛ حيث يكون التعريف تعريفا متحركا ومتطورا ومتدرجا في تكوينه، حيث يتكون شيئا فشيئا في ميدان التجربة، إذ تضيف إليه التجارب الميدانية عناصر وأشياء وخواص جديدة متحركة ومتبدلة.

والتفرقة بين التعريف الجامد والثابت والتعريف التجريبي المتحرك والمتغير أصبح أمرا منتقدا في الحياة الحديثة، حيث المنهج التجريبي والمنهج الجدلي هما المستعملان في تعريف الأشياء والظواهر والأمور. **أدوات الاستدلال**

للاستدلال كمنهج علمي مجموعة من الأدوات هي:

1) **القياس:** وهو قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنها او عنه قول آخر. أو هو عملية عقلية منطقية تنطلق من مقدمات مسلم بها إلى نتائج افتراضية غير مضمون صحتها، والقياس هو تحصيل حاصل مستمر عكس البرهان الرياضي الذي يأتي دائما بحقيقة جديدة لم تكن موجودة في المبادئ الأولية لا ضمنيا ولا صراحة، فالبرهان الرياضي عكس القياس مبدع وخلاق للجديد الأصيل.
2) **التجريب العقلي:** يختلف التجريب العقلي عن المنهج التجريبي اختلافا جذريا وتاما، ذلك أن التجريب العقلي في معناه العام والواسع هو قيام الإنسان في داخل عقله بمناقشة الفروض والتحقيقات التي يعجز عن القيام بها في الخارج، وقد يكون التجريب العقلي تجريبيا عقليا خياليا كما هو في حالات جموع العباقرة والفنانين والشعراء، وهذا النوع من التجريب العقلي الخيالي ليست له أية قيمة علمية، ولكن له قيم فنية وأدبية خلاقة؛ وقد يكون التجريب العقلي تجريبا عقليا علميا، لأنه يقوم على وقائع يجرب عليها الإنسان الأوضاع والفروض العقلية الداخلية العديدة لاستخلاص النتائج التي تؤدي إليها هذه الفروض داخل الذهن الإنساني. وفي التجريب العقلي العلمي يناقش الإنسان بعقله فقط الأوضاع والفروض العقلية الداخلية لاستخلاص النتائج التي تلزم داخل الذهن.
3) **التركيب:** هو عملية عقلية تبدأ من القضية الصحيحة المعلومة الصحة إلى استخراج النتائج ومعرفة مدى صحتها.

أنواع الاستدلال: إما استنتاج أو استقراء

1) **الاستنتاج:** هو لزوم النتيجة عن المقدمة، وهو إما صوري وإما رياضي.

الاستنتاج الصوري: إما مباشر أو غير مباشر

الاستنتاج المباشر: هو انتقال الفكر من قضية إلى قضية أخرى تلزم عنها مباشرة (يعرف بالاستنباط)، أي دون التوسط بقضية أخرى، وهنا في الاستدلال الاستنباطي الانتقال فيه يكون من أعلى إلى أسفل أي من الكل إلى الجزء بعكس الاستدلال الاستقرائي.

الاستنتاج غير المباشر أو نظرية القياس: والقياس كما سبق هو مقدمتان ونتيجة لازمة عنهما وهو إما حملي أو شرطي.

القياس الحملي: هو قياس مقدمتاه حمليتان، وله نتيجة لازمة عنها

القياس الشرطي: أو الاستثنائي، فهو قياس مقدمته الكبرى قضية شرطية مؤلفة من مقدم وتال، وصغراه قضية حملية تثبت أو تنفي أحد طرفي الشرط،

2) **الاستقراء:** في عرف الأقدمين هو معرفة الشيئ الكلي بجميع أشخاصه، وهو ما يسمى الآن بالاستقراء التام، وقد عرّفه الكندي بأنّه عبارة عمّا يوجب نسبة كلي إلى كلي آخر، بإيجاب أو سلب، لتحقيق نسبة تلك الكيفية إلى ما تحت الكلي المنسوب إليه من الموضوعات. أما في العصر الحديث فالاستقراء هو المحاكمة التي ننطلق بواسطتها من ملاحظة وقائع محددة لاحظناها، إلى قانون عام يشمل مجموع الوقائع المشاهدة وغيرها، أو هو الانتقال من الواقع إلى القانون، أي من الجزئيات إلى كلياتها المعقولة، وهو قائم على الاعتقاد بأن للطبيعة سننا بسيطة لا تختلف أبدا، اعتقادا قوته متناسبة طردا مع مرات تصديق الحوادث له. والاستقراء تام أو ناقص، وبناء العلم المعاصر يعتمد على الاستقراء الناقص، أي الذي يدرس بعض الماصدق ليخلص إلى قانون كلي.

تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية والإدارية

يتميز المنهج الاستدلالي عن بقية المناهج بكونه منهجا عقليا منطقيا صوريا ثابتا وصارما، يقوم على أساس ثبات وإطلاقية الأشياء والحقائق والظواهر، لأن المنطق علم يبحث في صورة الفكر، وأداة التميز بين الغلط والصواب في الفكر؛ فالانطلاق بتسلسل ينتقل من مبادئ أولية أو قضايا أولية إلى قضايا أخرى تستخرج منها بالضرورة، ودون اللجوء إلى التجربة العلمية الميدانية، وبالتالي فهو يصلح للتطبيق حيثما كان المجال مناسبا بخصائصه التي سبق الإشارة إليها.

لذلك طبق المنهج الاستدلالي بكل نظامه ومبادئه وأدواته في مجال العلوم القانونية قديما، وخاصة في مرحلة ازدهار المنهج الاستدلالي، ففي المراحل المتقدمة من تاريخ القانون، حيث كان الارتباط والتداخل بين الفلسفة والقانون شديدا وقويا، وحيث طغت الدراسات الفلسفية التأملية العقلية للعلوم القانونية على حساب الدراسات والمعالجات العلمية التجريبية والوظيفية للظواهر القانونية. وتبعا لذلك كان ينظر إلى ظاهرة القانون ونتائجها نظرة ثابتة وجامدة وعقلانية بحتة، وصادف ذلك ازدهار تطبيق المنهج الاستدلالي باعتباره منهجا عقليا منطقيا صوريا ثابتا وجامدا ومطلقا، يقوم على أساس ثبات وإطلاقية الأشياء والحقائق والظواهر.

حيث طبق هذا المنهج في مجال تحليل ودراسة وتأصيل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية من أجل تحليل ودراسة هذه الظاهر دراسة حتمية أو سببية جامدة وثابتة أي عملية البحث عن أسباب وجود الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية واستنباط علاقات السببية بين هذه الظواهر، بغية اكتشاف واستنباط قوانين وقواعد السببية في مجال العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية بما يشبه قواعد وقوانين الحتمية والسببية في العلوم الطبيعية.

وهكذا استخدم المنهج الاستدلالي قديما في البحث والكشف عن القوانين والنظريات المتعلقة بتفسير أصل وغاية الدولة والقانون والسلطة، ومبدأ تقسيم العمل والأمة، وظاهرة الجريمة وفلسفة العقد وظواهر الديكتاتورية والديمقراطية والثورة والقيادة والحرب والسلم وغيرها من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية. وقد عنى بهذا التطبيق للمنهج الاستدلالي فلاسفة اليونان والرومان والإسلام إلى غاية نهاية القرن 18، حتى بني المنطق القانوني كفرع من فروع المنطق الصوري؛ حيث خضعت الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية للمنهج الاستدلالي في كشفها وتفسيرها عن طريق استخدام مبادئ وكليات عقلية ودينية مطلقة وثابتة وجامدة لا تتغير بعوامل وظروف الزمان والمكان مثل القوانين الطبيعية والعقل والدين والأخلاق والفلسفة كمبادئ ومقدمات أولية وقبلية وأصولية لتقيس وتستبدل وتجرب عقليا ، تستنبط بعد عمليات التحليل والتركيب- على أساسها النتائج والأفكار والنظريات القانونية لتفسير وضبط الظواهر والظروف والعوامل القانونية والتحكم فيها. مثل نظريات وأفكار الدولة والأمة والسيادة والسلطة والجريمة والعقوبة...الخ عند فلاسفة الإغريق والرومان ومدرسة القانون الطبيعي ومدارس العقد الاجتماعي والسياسي والفكر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني الإسلامي.

أما بخصوص تطبيق المنهج الاستدلالي كسلوك منهجي لتحصيل الحقيقة عن طريق التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ أولية أو قضايا أولية أو قبلية أو قضايا تستخرج منها بالضرورة ودون استخدام التجربة العلمية الميدانية، فإن تطبيقات هذا المنهج ما زالت مطبقة ومفيدة في نطاق العلوم القانونية؛ حيث ما يزال كل من المشرع والفقه والقضاء يستخدم المنهج الاستدلالي في تفسير وتحليل وتركيب وتطبيق المبادئ والقواعد القانونية العامة والمجردة

والنافذة، لاسيما في حالات السلطة المقيدة والاختصاص الدستوري القانوني المقيد لكل من المشرع والقضاء خاصة القضاء الجنائي و القضاء المدني؛ حيث يتوجب كأصل عام التقيد بالنص بإرادة المشرع القانوني في تفسير وتطبيق القواعد القانونية على ما يعرض عليه من مشاكل وظواهر في صورة خصومات ودعاوى قضائية؛ حيث يستخدم القضاء هذه القواعد والمبادئ العامة والمجردة والثابتة والملزمة والموجودة مسبقا كتشريعات رسمية يستعملها كمبادئ وقضايا ومقدمات لمسلمات قانونية أولية وقبلية ليجرب عقليا ليقيس ويستنبط على أساس النتائج والحلول والأحكام بعد إجراء عمليات الإسناد القانوني والتكييف القانوني بواسطة التحليل والتركيب للظواهر و الوقائع القانونية.

كما يستعمل شراح القانون المنهج الاستدلالي في تفسير قواعد النظام القانوني النافذ والساري المفعول.

كما أن رسم السياسات التشريعية وإصدار التشريعات ، غاليا ، ما تستعين –بالإضافة إلى مناهج أخرى- بالمنهج الاستدلالي، وذلك عندما تنطلق هذه العمليات من منطلقات وفلسفة وايدلوجية النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد في الدولة، وتلتزم بمضمونها وروحها في رسم هذه السياسات القانونية وإصدار التشريعات.

في مجال القضاء؛ يساهم المنهج الاستدلالي في إرشاد القاضي لحل النزاع من خلال حكمه الذي يكون نتيجة لعمليات استدلالية منطقية يقوم بها، تبدأ بتكييف الوقائع وإلى غاية إصدار الحكم؛ فالتكييف من قبل القاضي يكون عن طريق البحث فيما إذا كان النزاع مسألة واقع أم قانون، وبالتالي فالقاضي يستند إلى تطبيق طريق القياس من أجل تكييف المسائل المعروضة عليه، فيكون الحل بربط الوقائع المادية (أي المقدمة الصغرى للقياس) بالقاعدة القانونية (أي المقدمة الكبرى للقياس).

كذلك المنهج الاستدلالي له أهمية كبيرة في العمل القانوني في تدقيق كلام الشهود والوثائق لمعرفة مدى صحتها، وفي إعداد الأبحاث والمذكرات القانونية، بحيث يلتزم الباحث بالقواعد المنطقية، وتحليل الأفعال والتكييف للقضايا القانونية (تكييف ما يقع بغزة من أفعال هل جرائم؟ وما نوعها؟)

وفي مجال التشريع؛ يستعان به في إصدار التشريعات، فيتم الانطلاق من مقدمات وقواعد قانونية ليتم الوصول إلى قواعد قانونية أخرى عن طريق القياس. كتحريم ومنع فعل ما انطلاقا من تحريم ومنع فعل آخر أكثر خطورة منه

مثاله منع المخدرات ينطلق من منع كل الأفعال والأشياء التي تذهب العقل وتمنع الإدراك، وهكذا يتم التصدي للمستجدات التي لا يوجد لها نص.

وبالرغم من العيوب الذي تشوب المنهج الاستدلالي وتطبيقه في العلوم القانونية خصوصا، إلا أنّه ما يزال له قيمة علمية منهجية في هذا المجال.

تقييم المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية

لقد لعب المنهج الاستدلالي دور حيويا في مجال العلوم القانونية قديما حينما كانت النزعة الفلسفية والعقلية هي السائدة على الدراسات والبحوث العلمية في كافة فروع العلم والمعرفة بما فيها العلوم القانونية، لكن مع نضوج العقلية العلمية وظهور مناهج أخرى تتسم بالواقعية والموضوعية في معالجتها للظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية وتدرسها دراسة حية وواقعية وموضوعية وعلمية وتنظر إليها نظرة متحركة ومتطورة وخلاقة وإنشائية، ولا تنظر إليها نظرة جامدة وثابتة ومطلقة مثل المنهج الاستدلالين فقد اكتشف

العلماء والفلسفة مظاهر القصور والعجز التي تحيط بالمنهج الاستدلالي كمنهج بصورة عامة وبصورة جلية في العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية.

وقد تركز النقد الأول الذي انصب على المنهج الاستدلالي على مبادئ المنهج الثلاثة (البديهيات والمسلمات والتعريفات) بأنّها ترجع في نهاية الأمر إلى أصل مبدأ واحد وهو مبدأ المصادرات باعتبارها قضايا يصادر عليها مصادرة وتتحقق صحتها بسلامة وصحة نتائجها كلما تعددت وزادت نتائجها دون وجود تناقض، وهي قضايا غير قابلة للبرهنة. ويؤدي ذلك كله إلى تحويل المنهج الاستدلالي إلى منهج فرضي استدلالي اعتباطي قائم على الأهواء الشخصية. الأمر الذي يتعارض مع مقومات وخصائص منهج البحث العلمي.

أما بخصوص عجزه وقصوره في مجال العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بصفة عامة والعلوم القانونية بصفة خاصة، فهو أمر واضح وجلي؛ ذلك أن كل الظواهر والمعطيات والحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية هي ظواهر وحقائق ومعطيات حية متحركة ومتطورة وشديدة التعقيد والتغير والتطور، ولا يمكن معالجتها وبحثها بواسطة المنهج الاستدلالي القائم على أساس مبادئ وقضايا أخلاقية وفلسفية ودينية وطبيعية وميتافيزيقية جامدة وثابتة زمانا ومكانا، عامة ومشتركة. وبالتالي فالمنهج الاستدلالي كمنهج علمي ثابت عاجز عن البحث في هذه الظواهر المتحركة والحية والمعقدة.

وبالرغم من الخدمات التي أداها ويؤديها في مجال العلوم القانونية بصورة جزئية واستثنائية لاسيما في مجال تفسير وتطبيق المبادئ والقواعد والأحكام القانونية العامة والمجردة والثابتة والملزمة والمعلومة، إلا أنّ الحاجة إلى مناهج علمية أخرى ملائمة ومناسبة لطبيعة الظواهر القانونية ومحققة لنتائج صحيحة فرضت نفسها كالمنهج التجريبي والتاريخي والجدلي كبدائل للمنهج الاستدلالي.

الايجابيات:

- يساعد على إيجاد حلول جديدة عن طريق الاستدلال وأدواته.
- الوصول إلى نتائج عديدة عن طريق القياس.

السلبيات:

- عجزه عن دراسة الظواهر السلوكية الديناميكية
- عدم تميزه بالواقعية
- مبادؤه ترتكز على مبدأ واحد وهو المصادرات
- عجزه في البحوث القانونية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية مقارنة بالعلوم الأخرى كالرياضيات، وبالتالي استعمال في الظواهر القانونية محدود، لأنه مرتبط بالرياضيات وهذا المجال يقوم على المنطق والعقل، وبالتالي انتقاده عجل بظهور المنهج التجريبي الذي هو نقيضه تماما.

ثانيا) المنهج التجريبي

نتناول المنهج التجريبي من خلال النقاط التالية:

التعريف بالمنهج التجريبي

هناك تعاريف كثيرة للمنهج التجريبي، لكنها في معظمها تتشابه في الانطلاق في التعريف من معنى التجربة، علما أن التجربة هي إحدى مراحل وعناصر المنهج التجريبي؛ ومن ذلك القول بـ" التجريب ما هو إلا ملاحظة تحت ظروف محكومة، عن طريق اختيار بعض الحالات أو عن طريق تطويع بعض العوامل ".

" هو طريقة لدراسة موضوع البحث وإخضاعه للتجربة، وهو عملية التعديل وضبط ظروف الدراسة وقياس تأثيرها على المتغير التابع".

أو " هو الطريقة المنهجية لدراسة الوقائع وتفسيرها والتحكم فيها، وفي مستقبلها والتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليها " وأخيرا هو " المنهج المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل، سواء كانت خارجة عن النفس أو باطنية فيها، لتفسيرها بالتجربة، دون اعتماد على مبادئ وقواعد المنطق الصورية وحدها". والملاحظ أن التعريف الأخير يجعل من أساس المنهج التجريبي هو الاحتكام إلى الوقائع دون العقل.

مراحل المنهج التجريبي

هناك ثلاث مراحل للمنهج التجريبي هي:

1) **مرحلة التعريف والتوصيف والتصنيف:** وهي مرحلة نظر ومشاهدة الأشياء والظواهر والوقائع الخارجية (طبقا لأداة الملاحظة)، والقيام بعمليات وصفها وتعريفها وتصنيفها تصنيفا دقيقا حسب أصول التصنيف، وذلك بعد وصفها بدقة وبيات صفاتها الجامعة وصفاتها المانعة. وفي هذه المرحلة يسجل الباحث ما يراه دون محاولة التفسير لهذه الأشياء أو التجريب.
2) **مرحلة التحليل:** أي معرفة حالة الأشياء والوقائع والظواهر بهدف كشف وبيان العلاقات والروابط القائمة بين مجموعة الظواهر والوقائع المتشابهة، وذلك بواسطة عملية التحليل المعتمدة على تفسير الظواهر والوقائع على أساس الملاحظة العلمية ووضع الفروض العلمية واستخراج القوانين العلمية العامة المتعلقة بهذه الظواهر المشمولة بالتجربة.
3) **مرحلة التركيب:** وهي الخطوة التي يقوم فيها الباحث بتركيب وتنظيم القوانين الجزئية المستخلصة بالخطوة السابقة في قوانين كلية عامة أولية.

عناصر المنهج التجريبي

هناك ثلاثة عناصر تؤلف المنهج التجريبي هي: الملاحظة والفرضية والتجربة، وهي تتداخل وتترابط وتتكامل في تكوين عملية تسلسل مسار المنهج التجريبي.

1)الملاحظة: للتعرف على عنصر الملاحظة بشكل شامل ودقيق، لابد من تحديد معنى الملاحظة وذكر أنواعها والشروط الواجب توفرها

معنى الملاحظة: هي مشاهدة الوقائع على ما هي عليه في الواقع، بهدف إنشاء الواقعة العلمية.

أهميتها: تعدّ الملاحظة أهم عنصر في المنهج التجريبي، وأكثره خطورة وحيوية لأنها محرك أولي وأساسي لبقية عناصر المنهج، فهي التي تقود إلى وضع الفروض وحتمية إجراء التجريب على هذه الفرضيات لاستخراج القوانين والنظريات التي تكشف وتفسّر الظواهر والوقائع والتنبؤ بها والتحكم فيها.

أنواعها: تقسم الملاحظة وفق معيار أدائها إلى ملاحظة بسيطة وملاحظة مسلحة.

لملاحظة البسيطة: وتعني المشاهدة أو الانتباه العفوي العرضي الذي يحدث دون قصد أو تركيز أو دوافع محددة أو استعداد مسبق، وهي تعتمد على الحواس وحدها، وقد أصبحت قليلة بسبب التقدم العلمي، ولكنها كانت سببا في اكتشاف الكثير من القوانين الطبيعية خصوصا كقانون نيوتن لسقوط الأجسام.

الملاحظة المسلحة: وهي الملاحظة المقصودة والمنظمة والدقيقة للأشياء باستخدام الوسائل والآلات المساعدة على تقوية الحواس، فتكبر الصغير وتقرب البعيد وتبطئ السريع، وتسرّع البطيئ وهكذا. وقد أصبح البحث العلمي لا غنى له عن هذا النوع من الملاحظة ولاسيما في العلوم الطبيعية والحيوية.

شروط الملاحظة العلمية

حتى تكون الملاحظة علمية ومؤدية لغرضها لابد من توفر شروط، سواء تعلق الأمر بشخصية الباحث أو بالوسائل المستخدمة أو بطريقة وأسلوب ملاحظة الظواهر والوقائع. ومن هذه الشروط:

- يجب أن تكون الملاحظة كاملة، أي يلاحظ الباحث كافة العوامل والأسباب والأشياء المؤثرة في وجود الواقعة أو المتصلة بها دون إغفال أي عنصر.
- يجب أن تكون الملاحظة نزيهة وموضوعية ومجردة، لا تتأثر بأشياء ومعاني وأحاسيس وفرضيات سابقة على عملية الملاحظة.
- يجب أن تكون منظمة ومضبوطة ودقيقة، إذ على الباحث استخدام الذكاء والفطنة والدقة في استعمال الأدوات المناسبة.
- يجب أن يكون الباحث مؤهلا وقادرا على الملاحظة (متخصص، سليم الحواس، هادئ الطبع، غير قلق، مرتاح النفس، قادر على التركيز...).
- يجب على الباحث أن يسجل كافة الملاحظات في أوانها بدقة وترتيب مضبوط ومحكم.
- تجنب الأخطاء التي مصدرها الملاحظ أو الأجهزة.

2)الفرضية

هي العنصر اللاحق لعنصر الملاحظة، وهي عنصر تحليل، لذا لابد أيضا من معرفة معناها وشروطها وقيمتها.

معنى الفرضية: "هي تفسير مؤقت لوقائع وظواهر معينة"، أو "هي تخمين ذكي أو استنتاج ذكي يصيغه الباحث ويتبناه مؤقتا لشرح ما يلاحظه من الحقائق والظواهر ليكون هذا الفرض مرشدا في البحث والدراسة التي يقوم بها.

وهي تختلف عن النظرية في الدرجة، إذا أن النظرية تخمين ثابت ونهائي نسبيا، علما أن أصل النظرية أنها فرضية أجريت عليها اختبارات وتجارب فصارت نظرية. أما القانون فهو النظام أو العلاقة الثابتة وغير المتغيرة بين ظاهرتين أو أكثر.

أهمية الفرضية

تظهر أهميتها من خلال النقاط التالية:

- تلعب دورا حيويا في عملية استخراج النظريات والقوانين والتعليلات والتفسيرات العلمية للظواهر.
- كما تلعب دورا حيويا في تسلسل وربط عملية سير المنهج من مرحلة الملاحظة إلى مرحلة التجربة واستخراج القوانين والنظريات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة.
- الفرضية تعبر عن عمق في الموضوع مدعمة بمستوى ثقافي عال وخبرات طويلة وحنكة ودراية وقوة التحكم والتكيف والملاءمة وبعد النظر وسعة الأفق والصبر والحكمة والقدرة على الحسم، فالباحث يعتمد في التحليل العلمي على المخزون المتجمع والمتخمر لدية من المعارف والمعلومات والخبرات والمهارات والقدرات والملكات في وضع الفرضيات الممهدة لوضع القوانين والنظريات المفسرة أو المتحكمة في الظاهرة.
- هي نابعة من داخل الذهن والعقل والذكاء والخيال الإنساني (نظام التوسم) الموجود في عقل كل عالم أو باحث متخصص.
- توجه جهد الباحث وتنظم عمله في جمع المعلومات المتصلة بالظاهرة.
- تحدد الإجراءات والأساليب لاختبار الحلول المقترحة.
- تقدم تفسيرا مؤقتا للعلاقات بين المتغيرات.
- تساهم في تطوير المعرفة العلمية لأنها تشكّل الانتقال من وصف الموضوع إلى تفسيره، ومن تسجيل مظاهره الخارجية إلى الكشف عن أسبابه الداخلية.

أنواعها: تقسم الفرضية على أساس الصياغة إلى فرضية الإثبات سلبا أو إيجابا، وفرضية النفي أي التي تنفي وجود علاقة.

شروط صحة الفرضية: للفرضية شروط كما الملاحظة و من هذه الشروط:

- يجب أن تكون من وحي الوقائع ونتائج ملاحظتها، حتى نضمن اتصالها بالواقع، ولا تكون مجرد خيال.
- يجب أن تكون شاملة ومترابطة معتمدة على كل الجزئيات والخصوصيات المتوفرة وعلى التناسق مع النظريات السابقة.
- يجب أن تكون الفرضيات متعددة ومتنوعة للواقعة الواحدة.
- يجب أن يكون بالإمكان التحقق منها على نحو ما ، وإن طال الزمن، أي قابلة للتجريب والاختبار والتحقق.
- يجب أن تقدم تفسيرا لظاهرة لم تفسر من قبل أو تفسيرا أفضل من السابق، وأن لا تتناقض مع الوقائع التي أثبتتها التجارب.
- يجب أن لا تحتوي على تناقض في منطوقها.

منشأ الفرضية: تنشأ الفرضية من عدم كفاية الفرضيات السابقة لتفسير الوقائع والظواهر الملاحظة، بما يدفع لصياغة فرضيات جديدة، كما أن الحاجة العملية في الصناعة وغيرها (الاحتياج الاجتماعي) يدفع إلى صياغة فرضيات جديدة. وفي كلتا الحالتين لابد من معرفة واسعة وخيال متحرر وجهد وتعب، ولذا فمهما كانت الفرضية فهي تبقى تفسير مؤقت، وعدم

وجود الأدلة الكافية على صحتها لا يعني التخلي عنها، وإنما يتخلى عنها عند ودود الأدلة التي تثبت عدم صحتها، إذ لا يمكن للباحث التمسك بفرضيات خاطئة.

3) التجريب: هو العنصر الأخير في المنهج التجريبي، وجوهره حيث يصل الباحث به إلى مبتغاه في تفسير الظاهرة أو التنبؤ بها أو التحكم فيها. ولذا لا بد من معرفة كل ما يتصل بالتجريب من تعريف وشروط وكيفيات.

معنى التجريب: هو نقد وتقييم وتحقيق الفرضيات، إذ لابد من التأكد من مدى صحة وسلامة الفرضية بالتجريب. ويتم القيام بالتحقق بأحد أمرين:

الاستبعاد: أي استبعاد الفرضيات التي ثبت يقينا عدم صحتها وعدم صلاحيتها لتفسير الظاهرة.

الايجاب: أي إثبات صحة الفرضية في الأحوال المتغايرة مع بقاء حدوث الظاهرة (الإطالة في التنوع في التجريب).

شروط التجريب الجيّد: هناك عدة شروط :

- وضوح ودقة الفرضيات في ذهن الباحث.
- التطبيق الدقيق للاختبارات التجريبية للفروض.
- ملاحظة التجربة ملاحظة دقيقة جدا وبموضوعية وإيجابية فاحصة.
- تأمين احتياجات التجربة من أجهزة ووسائل ومواد لازمة لإجرائها.
- تكرار التجربة بما يسمح بتعميم النتائج.

إذا تعذر إجراء التجربة أو كان الإجراء مستحيلا، فللباحث أن يلجأ إلى التجربة البديلة، فيعتمد على الإحصائيات والبيانات وتحليلها بدل التجربة ذاتها.

كيفية التجريب: يتم بناء على تصميم مسبق للتجربة، وهناك طرائق متعددة من التصميمات التجريبية تتفاوت في مزياها ونواحي قصورها، من أشهرها طريقة المجموعات (أي التجريب على المجموعة الواحدة، التجريب على المجموعات المتكافئة، طرق تدوير المجموعات أو الطرق التبادلية).

كما يمكن لإطالة التجريب أو التنويع فيه على ذات الفرضيات، أو إجراء التجريب في ظروف وأحوال مختلفة نستعمل قواعد ولوحات "فرانسيس بيكون" والمعروفة باسم أو قواعد قنص بان " LA CHASSE DE PAN" ، وهي:(قاعدة تنويع التجربة، قاعدة إطالة التجربة، قاعدة نقل التجربة ، قاعدة قلب التجربة، لوحات الحضور والغياب والانحراف وتفاوت الفرص.)، أو نستعمل أيضا لوائح "ميل MILL" وهي خمس لوحات أو مناهج هي: (منهج الاتفاق، منهج الافتراق، المنهج المزدوج، منهج البواقي، منهج المتغيرات المتسقة).

فإذا ثبتت صحة الفرضية علميا ويقينيا من خلال التجريب تتحول إلى قواعد ثابتة ونظريات علمية تكشف وتفسر وتتنبأ بالوقائع والظواهر وتتحكم فيها.

تطبيقات المنهج التجريبي في العلوم القانونية

رغم أن المنهج التجريبي ميدانه الأصيل هو العلوم الحيوية وعلوم المادة، إلا أنّه طبق في العلوم القانونية والإدارية مثل البحوث والدراسات المتعلقة بظاهرة علاقة القانون بالحياة الاجتماعية ، وعلاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل الاجتماعي الذي نادى دوركايم، وكذا البحوث المتعلقة بعلاقة ظاهرة القانون بالبيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والجغرافية، والبحوث والمتصلة بعلاقة الدولة والسلطة والقانون، والبحوث المتعلقة بظاهرة الجريمة وفلسفة التجريم والعقاب، والبحوث الخاصة بإصلاح وخلق السياسات التشريعية والقضائية موضوعيا وإجرائيا .

كما طبق المنهج في العلوم الإدارية لاسيما بعد ظهور نظرية الإدارة العلمية، وبروز ظاهرة التداخل والترابط والتكامل الحتمي بين ظاهرة الإدارة وكل من علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الانثروبولوجيا، فأصبح يستعمل في البحوث المتصلة بظاهرة تقسيم العمل والتخصص، وظاهرة الحوافز وظاهرة السلطة الإدارية، وظاهرة القيادة الإدارية، وعملية اتخاذ القرارات الإدارية وظاهرة التدرج الإداري والرقابة الإدارية والكفاية الإدارية، وظاهرة توازي السلطة والمسؤولية، وغيرها من الظواهر الإدارية الحديثة.

كما استخدم المنهج التجريبي في الدراسات المتعلقة بظاهرة الجريمة من حيث أسبابها ومظاهرها وعوامل الوقاية والعلاج منها، وكذا فلسفة التجريم والعقاب.

ولعل من أكثر فروع العلوم القانونية والإدارية قابلية لتطبيق المنهج التجريبي هي قانون الإجراءات والمرافعات، النظام القضائي، القانون الجنائي والعلوم الجنائية، والقانون الإداري، نظرا لطبيعتها الخاصة من حيث كونها أكثر العلوم القانونية واقعية وعملية وتطبيقية واجتماعية ووظيفية، وهي أكثر العلوم حيوية وحركية وتعبيرا والتصاقا بالواقع المحسوس والمتداخل والمعقد والسريع التطور والتغير، كما أنّها أكثر العلوم تداخلا وتكاملا وتفاعلا بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

ثالثا) المنهج التاريخي

المنهج التاريخي كمنهج من مناهج البحث العلمي له صلة وثيقة بعلم التاريخ، ذلك أن علم يبحث في الإنسان ومجتمعاته والحوادث البشرية التي مضت، فهو بمثابة سيرة عامة للإنسانية في مظاهرها المختلفة، بينما المنهج التاريخي منهج يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث ويحللها ويفسرها على أسس علمية صارمة بقصد الوصول إلى تعميمات تساعد على فهم الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

ومن هنا، وجب علينا أن وضح مفهوم هذا المنهج وأهدافه وأهميته والخطوات المتبعة عند استعماله، والمجالات التي تصلح في العلوم القانونية لاعتماده.

تعريف المنهج التاريخي

لقد قام الباحثون والعلماء بتعريف المنهج التاريخي بتعاريف عدة سواء كانت عامة أو خاصة، وباعتبار أن المنهج التاريخي لا ينفصل عن علم التاريخ وجب إعطاء تعريف لعلم

التاريخ بداية؛ ومن تعاريف علم التاريخ أنه " هو السجل المكتوب للماضي أو للأحداث الماضية. كما يعرفه "ألان نفنس" بأنّه " وصف الحوادث أو الحقائق الماضية وكتابتها بروح البحث الناقد عن الحقيقة الكاملة؛ وبالتالي، ففي ضوء ذلك نتناول بعض هذه التعاريف التي تعرّف المنهج التاريخي والتي من بينها، أنّ المنهج التاريخي هو " أداة علم التاريخ في تحقيق ذاته بتحقيق وأداته في الوصول إلى التعميمات أو القوانين التي تفيد في التنبؤ بالنسبة للمستقبل".

كما عرّف بالقول بأنّه" الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشكلات المعاصرة والتنبؤ بالمستقبل."

كما عرّف بأنّه " مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه وبجميع تفاعلات الحياة فيه. وهذه الطرائق قابلة دوما للتطور والتكامل مع تطور مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها ونهج اكتسابها".

ويمكن أن نستخلص بأن المنهج التاريخي هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها، واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها، والتي لا تقف فائدتها على فهم أحداث الماضي فحسب، بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل.

أو بتعبير آخر هو منهج يقوم بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية، وإعطاء تفسيرات وتنبوءات علمية عامة في صورة نظريات وقوانين.

أهداف المنهج التاريخي: استعمال المنهج التاريخي يهدف إلى:

- التأكد من صحة وقائع وحوادث الماضي بوسائل علمية.
- الكشف عن أسباب الحوادث، عن طريق ارتباطها بما قبلها أو بما عاصرها.
- الكشف عن معنى الحادثة.

أهمية المنهج التاريخي

المنهج التاريخي هام للاعتبارات التالية:

- اتساع مجالات استخدامه، فهو لا يقتصر على التاريخ، وإنما يستخدم في العلوم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، باعتبار الهدف هو معرفة الحادثة البشرية بغض النظر عن نوعها وتطوراتها.
- استخدامه في التعرف على أدبيات الدراسات السابقة.
- يسمح المنهج التاريخي بإجراء المقارنات بين المراحل المختلفة، لتطور الظاهرة المدروسة.

- يتيح معرفة تطورات المشكلات وحلولها السابقة ومزايا ومآخذ هذه الحلول .
- يقدم الذاكرة الجماعية.

الخطوات الأساسية للمنهج التاريخي

هناك عدة خطوات تعدّ ضرورية عند اللجوء للمنهج التاريخي في البحث، وهي خطوات ومراحل متشابكة ومتداخلة ومترابطة في تكوين هوية وبناء المنهج التاريخي ومضمونه كمنهج من مناهج البحث العلمي. وهذه الخطوات هي:

- تحديد المشكلة أو موضوع البحث.
- جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالوقائع.
- نقد وتقييم الوثائق التاريخية.
- صياغة الفروض وتحقيقها.
- استخلاص النتائج وكتابة تقرير البحث

تحديد المشكلة أو الموضوع التاريخي

والمقصودة بتحديد المشكلة العلمية التاريخية هنا هو تحديد الموضوع أو الفكرة العلمية التاريخية التي تقوم حولها التساؤلات والاستفسارات العلمية التاريخية.

ويتم اختيار موضوع البحث التاريخي على ضوء المعايير المطلوبة في اختيار مشكلات البحث، مع الأخذ بعين الاعتبار أبعاد جديدة تتعلق بمكان وزمان حدوث الظاهرة، وبالأشخاص الذين دارت حولهم الأحداث، أو اتصلوا بها، وبأنواع النشاط الإنساني الذي يدور البحث حولها.

وتعتبر عملية تحديد المشكلة تحديدا واضحا ودقيقا وعلميا، من أول وسائل نجاح البحث التاريخي في الوصول الحقيقة التاريخية. ولهذا يشترط في عملية التحديد شروطا هي:

- أن تكون المشكلة معبرة عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر.
- أن تصاغ المشكلة صياغة جيدة واضحة وكاملة وجامعة لجميع عناصرها.
- أن تكون عملية تحديد المشكلة وصياغتها بطريقة جيدة وملائمة لاستخدام البحث العلمي التجريبي والخبري.

حصر وجمع الوثائق التاريخية:

بعد تحديد موضوع البحث مكانا وزمانا وتحديد الأنشطة المتعلقة بالموضوع والأشخاص الذين اتصلوا به من قريب أو بعيد، يقوم الباحث بجمع المعلومات من مصادرها الأولية والثانوية، ولذلك يجب أن يكون قادرا على التمييز بين هذين النوعين من المصادر، وأن يكون ماهرا في تحديدهما، لأن الهدف النهائي له هو الوصول إلى المصادر الأولية.

وتضم المصادر الأولية كلا من الآثار والوثائق، ونعني بالآثار بقايا الحضارات الماضية من مباني وعملات وأسلحة وأدوات والتماثيل والقنوات والقناطر والمعابد والمدرجات ... وغيرها، فالأهرامات مثلا شاهد على الحضارة المصرية القديمة، أما الوثائق فهي سجلات لأحداث أو وقائع ماضية قد تكون مكتوبة، (كالمخطوطات والرسائل والمذكرات)، أو مصورة، (كالنحت والرسم)، أو شفهية، (كالحكم والأمثال والأساطير المتناقلة بين الناس، وعبارات التحية والمجاملة والرقصات والأغاني الشعبية التي تعبر عن طابع الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع). ويمكن أن يكون الأشخاص من أمثال شهود العيان أو المسنين الذين عاصروا تلك الأحداث محل الدراسة.

أما المصادر الثانوية فهي معلومات غير مباشرة، وتشمل كل ما نقل أو كتب عن المصادر الأولية، وهي تعطينا فكرة عن الظروف التي أدت إلى اندثار المصادر الأولية.

وهنا يجب جمع كافة الحقائق والوقائع المتعلقة بالمشكلة، وذلك عن طريق حصر وجمع كافة المصادر والوثائق والآثار والتسجيلات المتصلة بعناصر وأجزاء المشكلة، ونظرا لحيوية وأهمية الدور الذي تقوم به الوثائق والمصادر فهي تعتبر جوهر المنهج التاريخي، لذلك يطلق بعضهم على المنهج التاريخي اسم المنهج الوثائق ، أو البحث الوثائق.

نقد المادة التاريخية:

بعد عملية حصر وجمع الوثائق التاريخية المتصلة بالمشكلة محل الدراسة، تأتي مرحلة فحص وتحليل ونقد هذه الوثائق تحليلا علميا دقيقا. والمقصود بنقد المادة التاريخية هو التأكد من صدق المصدر وصحة المادة الموجودة فيها، من منطلق الشك المنهجي الذي يرفض بموجبه الباحث قبول أي وثيقة تاريخية إلا بعد فحص يثبت صحتها.

وتتطلب عملية الفحص والنقد صفات خاصة في الباحث التاريخي، مثل الحسّ التاريخي القوي، والذكاء الحاد والإدراك العميق والمعرفة الواسعة والثقافة المتنوعة، وكذا القدرة القوية على استعمال فروع العلوم الأخرى في تحليل ونقد المادة التاريخية كفقه اللغة، وعلم الكيمياء وعلم الأجناس، وعلم الخرائط وعلم النفس وعلم الجغرافيا، فضلا عن معارف متعلقة بالفنون والآداب واللغات القديمة والحديثة.

ونقد الوثائق التاريخية يكون نقدا خارجيا وداخليا؛ فالنقد الخارجي هدف الباحث منه هو التأكد من صدق الوثيقة أو الأثر، من حيث انتسابها إلى أصحابها، وإلى العصر الذي تنسب إليه، وذلك لكي يقرر ما إذا كان سيقبله كدليل في بحثه، ويثير تساؤلات كثيرة لكي يكتشف مصدر المادة الأصلية، مثل: متى ولماذا ظهرت هذه الوثيقة؟ من هو هذا المؤلف؟ هل كتب المؤلف المنسوب إليه الوثيقة مادتها فعلا؟هل هذه هي النسخة الأصلية؟ وإذا لم تكن هي هل يمكن الحصول على الأصل؟ ويتم ذلك من خلال مراجعة المادة التي تحتويها الوثيقة على ضوء معطيات العصر أو ملامح الثقافة أو أسلوب الشخص المنسوبة إليه. وكذا مكانة هذا المؤلف العلمية وأمانته بين الكتاب وغيرها من أدوات التأكد.

أما النقد الداخلي، فيقصد به قيام الباحث بالتحقق من معنى وصدق المادة الموجودة في الوثيقة للإجابة عن مجموعة من الأسئلة؛ ما الذي يعنيه كاتب الوثيقة من كل كلمة أو عبارة واردة فيها؟، هل عبارات الوثيقة ذات معنى يطابق ما أراده كاتبها؟ ما الفرق بين المعنى الظاهري للوثيقة والمعنى الحقيقي الذي يقصده كاتبها؟

والنقد الداخلي يمكن تقسيمه إلى نقد داخلي ايجابي ونقد داخلي سلبي؛ فالنقد الداخلي الإيجابي يهدف إلى تحديد المعنى الحقيقي للنص، كما يقصده كاتبه، مع بيان المعنى الحرفي للنص من الناحية اللغوية. والفهم الدقيق للمعنى المقصود من قبل كاتبه هو أساس النقد الداخلي الإيجابي، وعلى الباحث أن يفسر النص وفقا للموضع الذي وجد فيه، دون إضافة أي شيئ إليه. أما النقد الداخلي السلبي، فهو يهدف إلى معرفة مدى الصدق أو الخطأ أو التحريف أو التزييف، الذي تعرضت له الوثيقة؛ بمعنى أن الباحث يحاول الإجابة عن كيف شاهد صاحب الوثيقة الحادثة؟ وهل اعترى تلك المشاهدة خطأ ما؟ وهل هو أهل للثقة عند الرواية أو عند مشاهدة الواقعة (الإمكانات؟ الخبرات؟ سلامة العقل والحواس؟ السن؟ الامراض؟)، وهل كتب الرواية مباشرة ؟ وهل حضرها مباشرة؟ وهل هي مقتبسة؟ وهل اعتمدها فيها على الذاكرة وحدها؟ هل هناك ما يدعو للتشكيك بالموضوعية والامانة الفكرية؟ ما طبيعة دوافعه ؟ ما ظروفه الاقتصادية والاجتماعية؟ هل توافرت له ظروف نفاق رؤية واسعة؟ هل وقع في مزالق التفسير السلبي غير المنطقي.

صياغة الفروض وتحقيقها

إذا أتم الباحث جمع معلوماته وفحصها ونقدها وتحليلها داخليا وخارجيا، فإنّ عليه الانتقال إلى الخطوة الموالية وهي صياغة الفروض في ضوء المعلومات والأدلة المتوفرة لدية والنتائج المترتبة على ذلك مستعملا في هذا التحقق جميع الطرق العلمية الممكنة.

وعلى المؤرخ بعد صياغة فروضه أن يجمع الأدلة بعناية ويحللها ناقدا كي يتحقق من أن فرضه يعطي تفسيرا أكثر إقناعا من الفروض الأخرى.

والفرض في البحث التاريخي يبدأ من هيئة تصور ذهني عام ينطلق منه الباحث، فيعمل على تجميع البيانات الممكنة التي تحتمل أن تزيد ذلك التصور جلاء ووضوحا حين تترابط المعاني، مما يقود في مراحل متقدمة إلى زيادة التحديد في الفروض ، وبالتالي المساعدة على اختبار صحة الفروض في صورها المعدلة، وليس في صورتها الأصلية التي مثلت نقطة الانطلاق.

والمشكلة الكبرى في البحوث التاريخية هي صعوبة تركيب المادة المجمعة في إطار موحد لا تناقض فيه، نظرا لانتهاء الحادثة التاريخية، وتوفر بيانات جزئية عنها غير محققة، فضلا عن خضوعها لتفسيرات وتأويلات متباينة.

وحتى يكون التركيب التاريخي ناجحا نسبيا على الباحث أن يقوم :

- ترتيب الحوادث، وذلك بانتقاء الحوادث الهامة التي تشكل انعطاف في سير الحوادث، أو تساعد على تفسير الحوادث اللاحقة.
- تنسيق الحوادث بحيث تتكامل وتشكل كلا منسجما
- ملء الفراغات بين الحوادث
- شرح الحوادث وتفسيرها بأحد أشكال التفسير التاريخية وتعليلها.

وتفسير الحوادث وتعليلها يكون بالاعتماد على النظرية التي اخذ بها الباحث بعد التأكد من مناسبتها لدراسة الظاهرة المبحوثة. ومن أشهر النظريات في تعليل التاريخ هي: التعليل الخرافي؛ التعليل اللاهوتي؛ التعليل الاجتماعي؛ التعليل البطولي؛ التعليل الطبيعي؛ التعليل الجدلي الهيغلي؛ تعليل أوكست كونت؛ التعليل الاقتصادي؛ التعليل النفسي؛ التعليل التركيبي؛ التعليل الاجتماعي الحديث؛ التحدي والردّ؛ التعليل العاقل. مع ضرورة الانتباه إلى أن كل نظرية لها سلبياتها وإيجابياتها، وأن على الباحث أن يفاضل بينها، لاختيار الأفضل تفسيرا لنتائج بحثه.

استخلاص النتائج وكتابة تقرير البحث

بعد انتهاء الباحث من تحقيق واختبار كل فرض من الفروض التي قدمها، فإنّ عليه الانتقال إلى المرحلة النهائية من بحثه وهي مرحلة استخلاص النتائج وكتابة تقرير بحثه، والذي يلخص فيه الحقائق والنتائج التي توصل إليها بأسلوب علمي رصين بعيدا عن المبالغات والخيال الرومنسي والمحسنات البديعية المبالغ فيها.

تطبيقات المنهج التاريخي في العلوم القانونية

يقدم المنهج التاريخي للباحث القانوني مساعدة كبيرة في مجالات الكشف عن الحقائق التاريخية والنظم والأصول والعائلات والمدارس والنظريات والفلسفات والقواعد والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية، ويساعد على إجراء المقارنات بين النظم القانونية عبر التاريخ لإدراك أفضلها لطبيعة العلاقة بين المجتمعات البشرية وتطورها من جهة، وبين القانون وتطوره من جهة أخرى. وذلك لتجنب السلبيات التي كانت وتطوير الايجابيات بناء على خبرة الماضي.

وتزداد أهمية المنهج التاريخي في الدراسات القانونية المتصلة بالأفكار و النظريات وجذورها وأصولها، علما أن العلوم القانونية ليست معنية بما كان فقط، وإنما هي معنية بالحاضر والمستقبل أيضا. مع الانتباه إلى أنّ الباحث القانوني لا يحتاج إلى المنهج التاريخي وحده في بحثه، وإنما يحتاجه في بعض جزئيات البحث، ولذلك فهو يحتاج إلى مناهج أخرى إلى جانب المنهج التاريخي كالمنهج الجدلي مثلا.

رابعا) المنهج الجدلي (الديالكتيكي)

تختلف الطرق المنهجية المستخدمة من دراسة لأخرى باختلاف موضوع البحث وطبيعته، وكذا المجال المعرفي الذي ينتمي إليه، ومن بين المناهج التي تستعمل في العلوم القانونية المنهج الجدلي. فما هو هذا المنهج؟ وما أهميته؟ وما خصائصه وعناصره وقوانينه الأساسية؟ وهل يصلح تطبيقه في العلوم القانونية؟

مفهوم المنهج الجدلي

تعريفه

لغة: جَدَل، يجادل، جدلا، جَادِل: أي اشتدت خصومته، فالجدل هو شدة الخصومة، بمعنى أن الجدل هي طريقة في المناقشة والاستدلال.

اصطلاحا: في القديم كان يعني: "فن إدارة الحوار والمناقشة أو هو حوار يرتفع به العقل من المحسوس إلى المعقول، أو استدلال ينطلق من المتناقضات ليصل إلى عملية تركيبية". وقد عرّفه أرسطو على أنّه " فن البرهنة والنقض ومواجهة الخصم بالنقائص". ولكنها في حقيقتها فن التوصل إلى معرفة صحيحة، إذ تقتضي التيقن من رأي (الفكرة المطروحة) ومعرفة الرأي المخالف(النقيض) للوصول إلى الحقيقة الكاملة.

أما حديثا: فالجدل له معنيان، عام وخاص؛ أما العام فهو " علم يتناول القوانين العامة التي تتحكم في سير الطبيعة وتطورها في المجتمع وتحولاته"، و خاص ويعني " المنهج الذي يدرس التناقضات والتفاعلات والتدخلات المتبادلة القائمة في ماهية الأشياء، ويؤكد على مبدأ التطور الذاتي للأشياء".

أما **المنهج الجدلي** فهو ذلك "المنهج الذي يبحث عن الحقيقة من داخل الظاهرة ويتتبع مراحل تغيّرها بناء على الصراع الداخلي الذي يحدث للظاهرة على عكس المنهج التجريبي الذي يدرس الظاهرة من الخارج عن طريق الملاحظة والتجربة.

نشأة وتطور الجدلية

يرتبط نشوء وتطور الجدلية بالمشكلة التي قسمت الفلاسفة منذ القديم إلى قسمين كبيرين، وهذه المشكلة هي طبيعة الوجود، وهل المادة سابقة على الوعي أم لاحقة به؟ وهل الوجود ثابت أم متغير؟ والسسن التي تتحكم فيه؟

الشق الأول من التساؤل، هل المادة سابقة على الوعي؟ قسم الفلاسفة إلى قسمين ؛ قسم وهم الماديون الذين يعتبرون أن المادة سابقة عن الوعي (التفكير)، وهذا الأخير هو خاصية من خصائصها، وأنّها وراء كل وجود، والوعي تال عليها من حيث هو خاصية من خصائصها تفصح عن ذاتها في شروط معينة، ومن أقدم هؤلاء الفلاسفة "ديموقريطس" اليوناني (460-371 ق.م)، وهرقليط اليوناني أيضا (480-576 ق م)، ومنهم في القرن السبع عشر الهولندي "باروخ اسبينوزا، 1632-1677)، وكذا الفيلسوف الفرنسي " ديدرو 1713 -1784)،

وومنهم أيضا كارل ماركس (1811 – 1883) وصديقه " أنجلز (1820-1885)عالما المادية المعاصرة.

أما القسم الثاني فهم فلاسفة المثالية وعلى رأسهم "هيجل"، الذين يرون أن الوعي سابق عن المادة، وهذه الأخيرة تصدر عنه. وتتعدد تفسيرات المثالية لكيفية انبثاق المادة عن الروح، وكل من يرفض أحادية الكون يدخل في إطار المثالية. ولعل الصراع بين المثالية والمادية هو جوهر الصراع الفلسفي منذ القديم.

أما الشق الثاني من السؤال، هل الوجود ثابت أم متغير، فينقسمون إلى قسمين أيضا؛ قسم يقول بالصيرورة، ومنهم "بارمنيد الأيلي" 520ق.م . وقسم آخر يقول بالتغير ومنهم "هرقليط".

وقد بدأت مبادئ المنهج الجدلي تظهر حين بدأ العالم في بحث العمليات الكامنة في الموضوعات، وليس الموضوعات ذاتها وخصائصها. فالمنهج الجدلي يقول أن كل الموضوعات والظواهر هي الواقع مترابطة ومتساندة، وكلها يحتوي على التناقض. ونتيجة لصراع الأضداد فهي في تغيّر دائم وانتقال إلى حالة كيفية أعلى وأرقى.

وقد تطور المنهج الجدلي على يد "هيجل" الألماني (1770-1831)، والذي يرى أن الصراع بين العناصر المتناقضة هو السبب الحقيقي لتطور وتغير ظاهرة معينة؛ فكل شيئ يتغير ليصبح شيئا آخر. وقد وضع "هيجل" أسس وقوانين المنهج الجدلي.

أساس المنهج الجدلي

يتمثل أساس المنهج الجدلي في أن الظواهر الاجتماعية والإنسانية مترابطة ومتداخلة، وهي في حالة صراع وتناقض يدفعها للتطور والتغير من شكل لآخر. فالمنهج الجدلي يستند على أساس الحقيقة القائلة أن كل الأشياء والظواهر والحقائق الطبيعية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية هي دائما في حالة ترابط وتشابك وتداخل، وهي في حالة تناقض وصراع داخلي قوي محرك وباعث على التغير والتطور والتحول من شكل أو من حالة لأخرى وفق قوانين علمية.

ويرى "هيجل" أن المنهج الاستقرائي التجريبي والمنهج الاستنباطي لا يصلحان لدراسة مختلف الظواهر، وأن المنهج الصحيح هو المنهج الجدلي الذي يعتبر تركيب من المنهجين؛ فمن أجل فهم الوجود ومظاهره قام "هيجل" باتباع منهج عقلي بدء بالقضية واعتبارها الأصل، والتي تتحول إلى نقيضها، ثم يتم الجمع بين القضية ونقيضها في صورة تركيب. ويتكرر هذا التطور الثلاثي ليصل إلى تركيب التراكيب وهو العقل المطلق. حيث اعتبر "هيجل" أن الوجود هو القضية، وأنه دائم التحول إلى النقيض وهو اللاوجود، والتركيب بينهما هو الشيء الموجود في حد ذاته.

قوانين المنهج الجدلي

يرى "هيجل" أن الصراع بين العناصر المتناقضة هو السبب الحقيقي لتطور أو تغير الظواهر، وعن طريق تطور متناقضات الظاهرة تتحول إلى ظاهرة جديدة، ويعتبر الشكل الجديد الناتج عن التناقض "نقيض النقيض". وهو ما يعني وجود ثلاثة قوانين أساسية تعبر عن الفكرة الجدلية وتؤسس لها، وهي: قانون التحول من الكم إلى الكيف والعكس؛ قانون وحدة وصراع الأضداد؛ قانون نفي النفي. وهذه القوانين الأساسية هي التي تمارس التأثير في كل القوانين والجوانب الأخرى للظاهرة وتحدد – بدرجة تزيد أو تنقص- وظيفة تطور الظاهرة ككل. ويخضع لها التفكير الجدلي جملة واحدة، فهي مترابطة متسلسلة ولصيقة ببعضها البعض، إذ لا يمكن فصلها، لأنها بمثابة وحدة غير قابلة للتجزئة. وقد طوّر الماركسيون أصحاب النزعة المادية للمنهج الجدلي هذه القوانين ووضحوها بشكل جلي.

1) **قانون التحول من الكم إلى الكيف والعكس:** يقوم هذا القانون ببيان كيفية تعرض الأشياء والظواهر والعمليات للتحولات الكمية بصورة تدريجية ومنسجمة إلى أن تبلغ حدا معينا لتحدث نتيجة ذلك تبدلات وتحولات نوعية في طبيعة الأشياء والظواهر من صورة وشكل وطبيعة قديمة إلى طبيعة جديدة متضمنة في ذات الوقت عناصر عن الشيئ أو الظاهرة القديمة المتغيرة والمتبدلة. وميزة هذا القانون أنّه يوضح نشأة التطور أو كيفية حدوثه. ومثاله:
   - انخفاض درجة الحرارة التي تحول الماء من سائل إلى ثلج.
   - ارتفاع درجة الحرارة التي تحول الماء من سائل إلى بخار.
   - التغير في سن الشخص يحوله من قاصر عديم التمييز إلى بالغ مميز.
2) **قانون وحدة وصراع الأضداد:** يقوم هذا القانون بالكشف عن مصادر وأسباب كل حركة وكل تطور وتغيّر داخلي، والكشف عن أسباب ومصادر القوة الداخلية الدافعة والمحركة للتطور والتبدل والتغيّر المستمر والمتدرج والارتقائي نتيجة الصراع الدائم والذاتي داخل الأشياء والظواهر بين عناصر ها وأجزائها المتضادة والمتناقضة والمتصارعة والمتفاعلة والمتواترة نتيجة لحركيتها وديناميكيتها. وميزة هذا القانون أنه يكشف لنا أن مصدر التطور هو الصراع القائم بين أجزاء الظاهرة، ويؤكد على وحدة الأضداد.

ومثاله: يرى الماركسيون أن الملكية الفردية هي نتاج صراع بين القوى المنتجة وشروط الإنتاج بعدما كانت الملكية الجماعية هي السائدة، ليعود الصراع من جديد ليطيح بالملكية الفردية وأرجع الملكية الجماعية

3) **قانون نفي النفي أو نقيض النقيض:** هو نفي حالة كيفية معينة وتشكيل حالة جديدة، وهو يرتبط بالتطور. وهذا القانون هو الذي يقوم بعكس وتفسير العلاقة والرابطة بين مختلف مراحل التطور والتبدل والارتقاء والنتيجة الناجمة عن ذلك. فالظاهرة أو الحالة الكيفية الناشئة حسب هذا القانون بصورة جديدة، تعيد المرحلة التي تمّ تجاوزها على أساس جديد أكثر رقيا. وفي الحالات البسيطة، فإنّ تكرار الحالة الكيفية الأصلية يحدث بعد عمليتي نفي، وفي حالات أخرى كحال التحول من الملكية الخاصة إلى الملكية

الاشتراكية، يحتاج الأمر إلى ثلاث عمليات نفي حسبما يؤكد تاريخ المجتمع الإنساني. وميزة هذا القانون أنه يكشف عن اتجاه التطور، إذ لا يمكن أن يتطور أي ميدان من ميادين الحياة إلا إذا تمّ نفي الدرجة السابقة ورفعها في ذات الوقت إلى درجة جديدة محافظة على كل ما هو إيجابي في القديم.

ومثاله: تطور المجتمع ليصل إلى دولة، وتطور الدول لتصل إلى اتحاد.

تحول المجتمع إلى تشكيلات اجتماعية واقتصادية بدلا من التشكيلات القديمة العبودية والإقطاعية. التحول من نظرية الدولة القديمة إلى نظرية الدولة الحديثة.

القوانين غير الأساسية للمنهج الجدلي:

هناك قوانين أخرى للمنهج الجدلي ثانوية أو غير أساسية، منها: قانون العلية؛ قانون تحديد المضمون للشكل؛ قانون تأثير الشكل على المضمون؛ قوانين وجود أو تجلي الضروري من خلال العرضي؛ قانون الترابط الداخلي بين العام والخاص، وبين الجزء والكل

خصائص المنهج الجدلي (الديالكتيكي)

- هو منهج علمي موضوعي للبحث والتحليل والتركيب والتفسير والمعرفة، فهو يقوم على قواعد وقوانين ومفاهيم علمية موضوعية في تحليل المعرفة وتفسير الظواهر والعمليات والأفكار.
- هو منهج شامل عام كامل وكلي في كشف ومعرفة وتحليل وتفسير كافة حقائق الأشياء والظواهر النظرية والطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- هو منهج علمي موضوعي وعملي، حيث أصبح يستخدم في الدراسات المرتبطة بموضوعات وظواهر من واقع الحياة، ولم يعد محصورا على تحليل ومعرفة وتفسير وتركيب حقائق الأشياء والظواهر والعمليات الخارجية في الحياة.

تطبيقات المنهج الجدلي في العلوم القانونية

حسب تصنيفات المناهج، يعتبر المنهج الجدلي من المناهج الفلسفية العامة، ويؤكد ذلك أنّ كل دارسي هذا المنهج يربطونه بالدراسات الفلسفية. ويقوم هذا المنهج في النظرية الهيجيلية أو الماركسية بدور كبير وحيوي في كشف وتفسير النظريات والقوانين العلمية والتنبؤ بها في مجال دراسة الظواهر الاجتماعية والقانونية بصورة موضوعية وعلمية. كما أنه أكثر المناهج صلاحية وقدرة على اكتشاف وتفسير الحقائق والنظريات والقوانين العلمية المتعلقة بالظواهر الاجتماعية والقانونية، وذلك نظرا للمقومات والخصائص التي يتميز بها والتي تجعله يتلاءم مع خصائص الظواهر الاجتماعية والقانونية الشديدة التعقيد والتركيب والتفاعل والتضاد والتداخل والتنوع والحركة والتغيّر والتطور، وبالتالي القدرة على كشف الروابط الدقيقة والعلاقات القائمة داخل هذه الظواهر.

ومن أمثلة المواضيع التي تصلح لمعالجتها عبر المنهج الجدلي: تفسير أصل وغاية الدولة؛ أصل وغاية القانون في المجتمع؛ نشأة وتطور القانون، تفسير وتأصيل فكرة السلطة وتحليل وظائفها وعلاقاتها بالقانون والحرية؛ ظاهرة الثورة وعلاقاتها بالقانون ومبدأ الشرعية القانونية؛ ظاهرة التغير الاجتماعي وأثرها على النظام القانوني في الدولة والمجتمع؛ نشأة ظاهرة الجريمة

كما يؤدي المنهج الجدلي دورا كبيرا في تفسير وتطبيق القانون في واقع الحياة، حيث يمكن للباحث والقاضي والمشرع استخدامه في تفسير بعض النظريات والفرضيات القانونية، والخروج بالنتائج والحلول لبعض المشكلات القانونية المطروحة.

كما طبق المنهج الجدلي في العلوم الإدارية من خلال استنباط مبدأ المركزية الديمقراطية نتيجة لصراع وتضاد وتفاعل كل من النظام المركزي والسلطة الرئاسية، ونظام اللامركزية والديمقراطية الإدارية.

كما يصلح المنهج لدراسة العلاقات بين الدول وبينها وبين المنظمات الدولية، فهي في حالة صراع مستمر نتيجة الاختلال في توازن القوى، وهذا ما يؤدي إلى إفراز نظام عالمي جديد، وهو ما يساعد على التنبؤ بالمستقبل.

وتتبين أهمية المنهج الجدلي باعتبار طريقة علمية في التفكير تمكن الباحث من عرض مختلف وجهات النظر ومختلف الآراء، حتى يكون رأيه موضوعيا. كما يدعو المنهج إلى إمكانية تغيير الآراء السابقة وتطويرها حتى تكون مواكبة لتطور المجتمع.

المناهج الفرعية

أولا) المنهج التحليلي (تحليل المضمون)

المنهج التحليلي من المناهج التي تستخدم بشكل كبير في العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية، فلا يكاد يخلو بحث من دون الاستعانة به سواء كمنهج أساسي أو ثانوي، ولذلك يجب علينا توضيح مفهومه وعناصره الأساسية، وتطبيقاته في العلوم القانونية.

مفهوم المنهج التحليلي

للإحاطة بمفهوم المنهج التحليلي نقوم بتعريفه وإبراز أهميته وخصائصه، وعلاقته بالمناهج الأخرى.

تعريف المنهج التحليلي

التحليل لغة: من الفعل الثلاثي المزيد حلّل، يحلّل، تحليلا، وأصله حلل وحلّ، فيقال: حل بالمكان أي نزل به، حلّ وحلّل العقدة، فكّها، وحلّل نصا أدبيا، أي شرحه وفسّره وبين أفكاره ودلالة معانيه، وحلّل نفسية فلان: درسها لكشف خباياها، وحلّل الشيئ أباحه، وحلّل الحيوان: ذبحه حسب الشريعة الإسلامية. والتحليل اسم جمعه تحاليل وتحليلات. تحليل الجملة: بيان أجزائها ووظيفة كل منها. وحلّل تحليلا: عملية تقسيم الكل إلى أجزائه وردّ الشيئ إلى عناصره، وقدم تحليلا جيّدا للموضوع: أي تفسيرا وشرحا له. فالتحليل هو التجزئة والتفكيك والشرح والتفسير.

أما اصطلاحا: فهو تقسيم الشيئ إلى أجزائه من عناصر أو صفات أو خصائص، أو عزل بعضها عن بعض، ثم دراستها واحدا بعد الآخر للوصول إلى معرفة العلاقة القائمة بينها وبين غيرها، فالتحليل عكس التركيب.

تعريف المنهج التحليلي: هو طريقة أو أسلوب عقلي منطقي يقوم على تفكيك العناصر الأساسية للظاهرة أو المشكلات البحثية إلى عناصرها الأولية، ثم دراستها لبيان طبيعتها وأسس

تكوينها وتنظيمها، وتحديد كيفية ارتباطها ببعضها البعض، واستنتاج العلاقة السائدة بينها، عن طريق عملية التقويم والنقد، ثم التركيب للنتائج بغية الوصول إلى استنباط حلول أو قواعد يمكن عن طريقها إجراء تعميمات تساعد على حل المشاكل المطروحة.

أو " ردّ محتوى الشيئ أو الفكرة أو الخطاب المحلل إلى عناصره الأولية البسيطة، بمعنى أنّها تخالف المركب المحلل في خصائصه".

أو هو" تقنية غير مباشرة للتقصي العلمي تطبق على المواد المكتوبة، المسموعة أو المرئية التي تصدر عن الأفراد أو الجماعات، والتي يعرض محتواها بشكل غير رقمي" .

ويتضمن التحليل ثلاث جوانب هي: تحليل العناصر، وتحليل العلاقات وتحليل المبادئ التنظيمية، فالتحليل إذن هو تلك العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته للظواهر والأحداث والوثائق لكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة وعزل عناصرها لمعرفة خصائصها وطبيعة العلاقة القائمة بينها، وأسباب الاختلافات ودلالتها لجعلها مدركة من قبل العقل. والخلاصة أن المنهج التحليلي أو منهج تحليل المحتوى هو ذلك المنهج العلمي الذي يقوم على تفكيك وتبسيط المعلومات والأفكار، وهو عملية عكسية للتركيب، كما أنه أعمق بكثير من مجرد الوصف الظاهري، إذ يتعدى ذلك إلى تحليل وفحص أبسط الجزئيات الداخلة في تكوين الظاهرة.

أهمية المنهج التحليلي

تظهر أهمية المنهج التحليلي فيما يلي:

- يدرس الظاهرة دراسة شاملة ودقيقة شكلا ومضمونا.
- تجزئة الظاهرة إلى وحدات وعناصر لتسهيل الدراسة، وهذا يساهم في وضوح الرؤية.
- استخدام الشرح والنقد لتوضيح الدراسة وتفصيلها، وإجلاء جميع الأمور المبهمة كي تتضح جميع الجوانب فيها، كما أن الجوانب التي لا تساير وجهة نظر الباحث يلجأ فيها للنقد ليعبر عن ذلك.
- استخراج نتائج واضحة، فالنتائج البحثية من أهم المحتويات التي يجب يشملها أي بحث، وهي خلاصة لما توصل إليه الباحث، ويجب أن تكون مدعمة بالبراهين، وتوضع بهيئة دقيقة تميّزها عن النتائج في بقية المناهج.

أهداف المنهج التحليلي:

- التعرف على التركيب الداخلي للأشياء أو المواد المحللة.
- الكشف عن القوانين الناظمة للعلاقات الداخلية.
- التأكد من انتماء المادة أو الفكرة المحللة.
- التأكد من مطابقة الموضوع المدروس لأحد التراكيب المعروفة.
- الكشف عن طرائق تراكيب مواد أخرى يحتاجها الإنسان.

خصائص المنهج التحليلي:

يتميز المنهج التحليلي بخصائص عقلية وفنية وواقعية تضمن عند استخدامه الوصول إلى نتائج تعبر بحق عن حقيقة الأفكار والظواهر والسلوكيات. وتتلخص هذه الخصائص في :

- يتميز بكونه منهج الفكر والواقع، وهو من أقدم المناهج الفكرية المعاصرة، فهو أداة أساسية لتطوير العلم والمعرفة.
- منهج يستوعب بكفاءة عالية كل القواعد المنهجية المعروفة مثل الملاحظة، الاستقراء، الوصف، التحليل، المقارنة، ويعتمد على دراسة الواقع باستخدام العمليات العقلية، عكس المنهج الوصفي، الذي يركز على وصف الظواهر.
- يعد أحسن طريقة عقلية وواقعية لمعرفة حقائق الأفكار والظواهر والسلوكيات وتحديد دلا لاتها.
- منهج تكاملي ينطلق من الوصف، ثم يمر إلى استخدام كافة العمليات الذهنية والواقعية.

علاقة المنهج التحليلي بالمناهج البحث الأخرى

يظهر من دراسة المناهج أن هناك تشابكا بين المنهج التحليلي والمناهج الأخرى، فهو يقترن بها كمتمم، فيعتمد عليه الباحثون ويضيفونه إلى الى مناهجهم؛ فيقولون المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن التحليلي، والمنهج التاريخي التحليلي.... الخ، سبب هذا التدخل كون التحليل أداة لا يخلو منها أي منهج، فالتحليل هو القاسم المشترك بينها باعتباره أداة أو خطوة من خطواتها.

فالتحليل في المنهج التجريبي هو المرحلة الثانية من مراحله تأتي بعد مرحلة التعريف والوصيف والتصنيف، وقبل مرحلة التركيب. وفي المنهج التاريخي يأتي التحليل كخطوة يقوم بها الباحث بعد جمع وحصر كافة المصادر والوثائق والآثار المتصلة بعناصر الموضوع، فيقوم بدراسة وتحليل هذه الوثائق والمصطلح عليها بالنقد الداخلي للوثائق. كما يرتبط بالمنهج الوصفي عندما يقوم الباحث بدراسة مشكلة والقيام بوصفها وجمع البيانات والمعلومات عنها، ثم تحليلها وتركيبها للوصول إلى نتائج تساعد في حل المشكلة، وبالتالي فمن خصائص المنهج الوصفي اعتماد الوصف العلمي على التحليل والتفسير، ومن خطواته جمع المعلومات والبيانات الكافية حول المشكلة والقيام بتحليلها وتصنيفها واستخلاص النتائج والحلول. كما يقترن بالمنهج المقارن، حيث يقوم الباحث بعقد مقارنة بين ظاهرتين.

دور شخصية الباحث في المنهج التحليلي

لشخصية الباحث دور مهم جدا في الوصول إلى نتائج صحيحة من خلال التحليل، ذلك أن ضعف التحليل أو انعدامه قد يؤدي بالفكر إلى الانحراف، ولذلك لابد من أن تتوفر في الباحث المستعمل له عدة خصائص منها:

- قوة الشخصية والتي يترتب عنها الاستقلالية وتحرير الفكر.

- القدرة الذهنية والتحليلية للباحث وتجنب الاعتماد على النقل وترديد الأقوال، لأن من يفعل ذلك يعتبر مجرد مقدم مادة أو جامع للمعلومات، غير أن ذلك لا يمنع من الاستفادة من الأعمال السابقة.
- العلم الواسع بالموضوع والإحاطة به.
- التحكم والتمكن من لغة البحث الأساسية.
- الموضوعية في التحليل، حيث يقع على الباحث ترك الأحكام المسبقة التي تكون نتيجة لمعتقداته وقناعاته الشخصية.

عناصر المنهج التحليلي

يتفق معظم الباحثين على أن عناصر المنهج التحليلي ثلاثة هي: التفسير، النقد، والاستنباط

1) **التفسير:** (التفكيك) يعد التفسير أحد أهم وأبرز عناصر المنهج التحليلي، فمن خلال عملية التفكيك يقوم الباحث ببيان العناصر والأجزاء التي يتكون منها موضوع الدراسة، ثم يدرس كل عنصر على حدة، فيجمع المعلومات والبيانات، ثم يبين العلاقات التي تربطها كوحدة، مع شرح الأسباب. وتعدّ عملية الشرح والتأويل للنصوص من أهم مرتكزات التحليل. والتفسير نوعان: بسيط ومركب، وعلى الباحث أن يعرفهما ويدرك متى يستخدمهما؛ ويتم استخدام التفسير البسيط من أجل تحليل النصوص التي يطلع عليها، ومن ثمة يقوم بحمل بعضها على بعض من أجل تحديد العلاقة بينها، فيحدد نقاط الاتفاق والاختلاف بينهما. بينما التفسير المركب، يستخدمه الباحث من أجل أن يقوم بإعادة مسألة الدراسة إلى أصولها الأولى، ثم يعمل على دراسة هذه الأصول، ويقوم بعملية ربط لها مع الأسباب والآراء، وبذلك يكون الباحث قادرا على تفسير الظاهرة الموجودة وتحليلها بشكل صحيح.
2) **النقد** (التقويم): من خلال هذه العملية يقوم الباحث بنقد الموضوع محل الدراسة، من خلال تحديد النقاط الإيجابية والنقاط السلبية. وبعد أن يحدد مواضع الخلل والمسائل التي يرغب في نقدها يأتي دور التقويم والتصحيح، وبيان البدائل الكفيلة بسد الثغرات والفراغات، وتصحيح الأخطاء. وحتى يقوم بذلك بشكل جيّد وسليم على الباحث أن يعود إلى الأصول والثوابت والمسلمات الموجودة في مجال البحث الذي يقوم به، وبعد الانتهاء من عملية النقد من المفترض أن يبدي رأيه حول المسائل والقضايا المثارة للنقاش مبرزا المحاسن أو العيوب التي لاحظها على الدراسة.
3) **الاستنباط** (التركيب): وهي عملية عقلية تعتمد على التأمل والاستنتاج، فبعد أن يشرح الباحث ويفصل عناصر البحث، ثم يقوم بعملية النقد والتقويم، يصبح الأمر مهيأ للاستنتاج والاستنباط للخروج بأحكام أو نظريات. وتقوم هذه العملية على أساسا على التفكير والتأمل في العناصر الجزئية المكونة للقضية محل الدراسة، والبحث عما يجمعها من علاقات من قواعد وأحكام، مستخدما مبادئ الاستدلال والتفكير المنطقي في ذلك. والاستنباط نوعان: هما الاستنباط الكلي والاستنباط الجزئي؛ فالاستنباط الكلي

هو الاجتهاد الذي يهدف الباحث من خلاله إلى وضع أو تركيب نظرية علمية جديدة، ويتميز هذا النوع من الاستنباط بكونه شموليا وكاملا. ويعتمد على الجهد الفكري الذي يبذله الباحث من أجل استنتاج نظرية جديدة. وهنا تظهر شخصية الباحث الإبداعية بشكل واضح. أما الاستنباط الجزئي، فهو الاجتهاد المتعلق بالقضايا الجزئية، يهدف الحصول على معلومات جديدة، فيقوم الباحث بأخذ جزء من النظريات العلمية السابقة، ثم يدرسها ويعمل على تطويرها بشكل مستمر من أجل أن يضيف إليها أمورا جديدة. وهنا شخصية الباحث أقل ظهورا.

خطوات المنهج التحليلي

- اختيار موضوع البحث أو العينة أو الوثيقة المطلوب تحليلها.

- تحديد أهداف التحليل وإشكاليته وفروضه.

- تأمين الأجهزة والأدوات اللازمة لتحليل المحتوى المقرر.

- معالجة عناصر الخطة بشكل منظم وبطريقة مترابطة ومتكاملة، وفق عناصر التحليل المعروفة.

- استخلاص النتائج بمقارنة التحليل بالخبرة السابقة.

- كتابة تقرير البحث.

تطبيقات المنهج التحليلي في العلوم القانونية

يستخدم المنهج التحليلي في تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمع معين في الماضي والحاضر والمستقبل. وتعتبر الدراسات القانونية المكان الخصب لتطبيق المنهج التحليلي؛ فهو المناسب لتفسير النصوص القانونية وشرحها ونقدها. وهو الأفضل لدراسة النظريات العامة كنظرية الالتزام مثلا. كما يفيد القاضي عند الفصل في النزاعات المعروضة عليه؛ حيث يفكك الدعوى من خلال استعراض الوقائع، ثم النصوص والقواعد القانونية التي تحكمها، ثم يقوم بتطبيق تلك النصوص على الوقائع ليتمكن من إصدار حكمه.

كما أن التحليل الذي هو جوهر المنهج التحليلي يعدّ أداة فاعلة حتى في المناهج الأخرى التي تستعمل لمناقشة الظواهر القانونية كالوصفي والتاريخي والإحصائي باعتبار أن الباحث يقوم عادة بوصف التشريع أو التنظيم ذو العلاقة بموضوع بحثه، ثم يباشر عملية التحليل لهذه المواد التشريعية أو التنظيمية، كما يحلل آراء الفقهاء ويحلل أحكام وقرارات الجهات القضائية المختلفة.

كما يكثر استخدامه في مجال المنهجية القانونية التطبيقية خاصة في موضوع منهجية تحليل النصوص القانونية ومنهجية التعليق الأحكام والقرارات القضائية، وكذا منهجية إعداد الاستشارة القانونية وحتى المذكرة الاستخلاصية

كما أن المنهج التحليلي يظهر بصورة جلية من خلال تحليل المضمون للنصوص والمواد القانونية من أجل فهم أصولها وأسسها. ، فيستخدمه المشرّع في تحليل مشروع القانون، فاللجان التشريعية مثلا تقوم بتحليل مشاريع القوانين المقترحة من خلال بيان أصولها وأسسها وفلسفتها والأهداف المراد تحقيقها من خلال سن هذه القوانين. ويستعمله القاضي في دراسة القضايا من أجل الفهم السليم والدقيق للوقائع والمسائل المطروحة. وبعد عملية التحليل والتركيب يأتي الاستنتاج، فيتم تكييف المسائل ومن ثم إسقاط القواعد القانونية وإصدار الحكم، كما يستعمله في تحليل أقوال الشهود واعترافات المتهم في ميدان التحقيق القضائي.

ويستخدمه الفقيه في مناقشة مواد الدستور عند تعديله، وفي دراسة وتحليل بنود الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وفي نقد ودراسة مختلف القوانين المختلفة لبيان أصولها وفلسفتها، والثغرات الموجودة بها من أجل تطويرها، وتقديم البدائل الأفضل لها. ويستعمله المحامي في فهم الأحداث والشكاوى وفي تحليل الأحكام، والسياسي في دراسة وتحليل مضامين الخطب والمواقف.

تقدير المنهج التحليلي

المنهج التحليلي كغيره من المناهج رغم مزاياه العديدة تعتريه بعض السلبيات

مزايا المنهج التحليلي

- لا يؤثر الباحث في المعلومات التي يقوم بتحليلها، إذ تبقى كما هي قبل وبعد الدراسة.
- إمكانية إعادة إجراء الدراسة مرة أخرى ومقارنة النتائج الأخيرة مع النتائج الأولى.
- منهج ناقد وتتضح تلك الميزة جيّد في الدراسات القانونية، فهو قادر من خلال أدواته المتخصصة أن يبرز نقاط القوة ويوضح نقاط الضعف في الدراسة.
- منهج مفسر، فهو يوضح كافة المصطلحات والتعبيرات المستخدمة في الدراسة، ويفسر القوانين، وما يتخلل الدراسة من تعقيدات.
- منهج استنباطي: يتميز هذا المنهج بقدرته على التوصل إلى النظريات المهمة من خلال بحث الدراسات والمشكلات على نحو جيّد واستخلاص النتائج منها، وهذه الاستنباطات نابعة من فكر الباحث وإبداعاته، سواء أكانت استنباطات جزئية مكملة أو معدلة لما سبقها أو استنباط كلية تشكّل نظرية جديدة دقيقة ومنطقية.

عيوب المنهج التحليلي

هي عيوب عارمة تعتري كل منهج، وبالتالي فهي لا تنقص من أهميته وقيمته الكبيرة، ويمكن الاحتراز منها، ومن هذه العيوب:

- كونه محدودا عند التطبيق بفترة زمنية ومقيدا مكانيا، لذا يصعب تعميم النتائج المتوصل إليها في الدراسة، أي أن نتائجه مقيدة زمانا ومكانا.

- يتم تطبيق المنهج في ظروف محيطة بالظاهرة، سواء أكانت هذه الظروف اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، وبالتالي تتحكم هذه الظروف في النتائج المتوصل إليها ولا يمكن تعميمها.
- أثناء عملية جمع المعلومات والبيانات قد تحصل أخطاء من قبل الباحث أو الأداة المستخدمة في الجمع (الملاحظة، الاستبيان ، المقابلة)، وهذا يؤثر على صحة ودقة النتائج نظرا لعدم توفر كل المعطيات والحقائق المطابقة للواقع بشكل جيد .

ثانيا) المنـهج المقارن

إذا كانت العلوم الطبيعية تستخدم التجربة وتعتمد عليها في أبحاثها، فإنّ المقارنة هي البديل في العلوم الاجتماعية والإنسانية. الأمر الذي جعل العالم الاجتماعي "دوركايم" يصنف المنهج المقارن على أنّه "نوع من التجريب غير المباشر".

لذلك، فإنّ المنهج المقارن يعد أداة فعالة لرفع مستوى المعرفة القانونية والإدارية، من خلال الاستفادة من التجارب الدولية المتنوعة، فهو أسلوب بحثي يستخدم لمقارنة الأنظمة القانونية أو الاجتماعية أو السياسية بين الدول أو بين فترات زمنية مختلفة، لفهم التشابهات والاختلافات القائمة بين هذه الأنظمة، مما يسهم في ترقية التعامل مع القضايا المشتركة، وتقديم أفضل الحلول بناء على تجارب متنوعة.

فالمقصود بالمنهج المقارن، وماهي شروطه وخطواته، وأشكاله وأنواعه، وماهي مجالات تطبيقه في العلوم القانونية؟

مفهوم المنـهج المقارن

للإحاطة بمفهوم المنهج المقارن تستعرض تعريفه وخصائصه وأنواعه

تعريف المنهج المقارن

المقارنة لغة: كلمة مشتقة الفعل "قرن" ، وهي بمعان متنوعة، فيقال: أقرن فلان: أي جمع بين شيئين أو عمليتين. وقارن مقارنة وقرانا، أي صاحبه، واقترن به، بين الزوجين جمع بينهما، والشيئ بالشيئ وازنه فهو مقارن، يقال التشريع المقارن والأدب المقارن.

فالمقارنة اصطلاحا: تعني المقايسة بين ظاهرتين متماثلتين أو أكثر أو الموازنة بينهما، وذلك بمعرفة أوجه الشبه والاختلاف بينهما. وهذا يعني استحالة عقد مقارنة بين شيئين متناقضين تماما، لأننا حينها نكون أمام ما يسمى بالمقابلة.

أما المنهج المقارن، فهناك تعاريف كثيرة منها:

عرّف " جون سيتورت ميل " المنهج المقارن بالقول: " بأنّ المنهج المقارن يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف، ولكنهما يختلفان في عنصر واحد حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف ".

وهناك من عرّف المنهج المقارن بأنّه "هو طريقة تعتمد على المقارنة في دراسة الظواهر، حيث يبرز الباحث أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر."

وآخر، بالقول بأنّه "تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه الاختلاف والتشابه في تلك الظواهر".

وفي العلوم القانونية نقول بأنّه "المنهج الذي يعتمده الباحث للقيام بالمقارنة بين قانونه الوطني وقانون أو عدة قوانين أجنبية، أو أيّ نظام آخر كالشريعة الإسلامية، وذلك ببيان أوجه الاختلاف أو الاتفاق بينهما فيما يتعلق بالمسألة القانونية محل البحث، بغية التوصل إلى أفضل الحلول لهذه المسألة".

أهمية المنهج المقارن

- تحسين التشريعات، فهو يساعد في تحسين فعالية التشريعات الوطنية من خلال التعرف على تجارب الآخرين، وبالتالي، تعزيز العدالة الاجتماعية عبر تقليص الفجوات الموجودة بالقوانين الوطنية.
- التقريب بين الشعوب وإزالة اللبس والجهل من خلال التعرف على قوانين الدول الأخرى.
- يعزز تطوير النظام القانوني بما يتماشى مع تطورات العصر.
- معرفة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والتاريخية التي أفرزت قانونا أو تنظيما معينا.
- يساهم في جعل التشريعات الوطنية أكثر تكيفا وتوافقا مع المعايير والاتفاقيات الدولية.

- الاطلاع على القوانين الأجنبية من شأنه تزويد الباحث بمعلومات قانونية متنوعة مما يمكنه من تقييم قانونه الوطني، والوقوف على ما تضمنه من مزايا وعيوب.
- يساعد المنهج المقارن الباحث على التحلي بالموضوعية واتساع أفقه، وعدم الانخداع بالجوانب الشكلية، وتعزيز قدرته على الموازنة بين إمكانياته وأهدافه والتخطيط العلمي السليم لتحقيق أهدافه.
- يساعد المنهج المقارن كغيره من المناهج في حل المشكلات الاجتماعية والإنسانية والقانونية من خلال معرفة أسبابها وأنجع الحلول لها من خلال الإطلاع على تجارب وممارسات النظم المختلفة.

أهداف المنهج المقارن

تظهر أهداف المنهج المقارن في العلوم القانونية فيما يلي:

- ضبط وتحديد أوجه التشابه والاختلاف القائمة بين الظواهر القانونية أو العلاقات المدروسة بين مختلف النظم القانونية، ويسمح بتحديد مستوى الاحتكاك والانتفاع الحضاري.
- تقييم الظواهر المدروسة، من حيث محاسنها وعيوبها، مما يساعد في سد الثغرات القانونية وتعديل السياسات التشريعية المتماشية مع ظروف الواقع.
- معرفة أسباب وعوامل تطور النظم القانونية لدا الشعوب الأخرى والاستفادة منها.
- الوصول إلى الحلول المثلى، من خلال استخراج النقائص واستبدالها بما هو أنسب وأنفع في التطبيق.

شروط المقارنة

تتطلب المقارنة شروطا منهجية يجب أن تتوفر حتى تحقق المقارنة أهدافها المرجوة، وهذه الشروط هي:

- يجب أن لا تتركز المقارنة على حادثة واحدة بصورة مجردة، أي دون أن تكون مربوطة بالتغيرات والظروف المحيطة بها، فإذا تمت دراسة عدة جوانب لظاهرة واحدة، فهي عبارة عن وصف وتحليل. بل لابد من الانطلاق في المقارنة من ظاهرتين أو نظامين أو مؤسستين، أو أكثر، مثلا العقوبة في القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية، أو الزواج كظاهرة اجتماعية بين مجتمعات مختلفة.
- يجب أن لا نخلط بين الدراسات التاريخية ودراسة المقارنة، ففي حالة استخدام قواعد المنهج المقارن من قبل الباحث، ثم يتناول الظواهر الاجتماعية في أمكنة وأزمنة مختلفة، نكون بصدد المنهج التاريخي المقارن، وهو محاولة سرد تاريخ في مختلف المجتمعات.
- يجب على الباحث أن يجمع معلومات كافية ودقيقة على الحادثة أو المسألة محل المقارنة من جميع جوانبها تبعا لموضوع المقارنة ونوعها وشكلها، ويجب أن يتحكم في المصطلحات وفي لغة البحث. فإذا كانت المقارنة مثلا بين القانون الفرنسي والقانون

الجزائري وجب الإحاطة بالغة الفرنسية والمبادئ العامة للنظام القانوني الفرنسي. وإذا كانت المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية وجب التحكم في المبادئ العامة لأصول الفقه الإسلامي والقواعد العامة للعلم الشرعي.

- أن تكون هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف (شروط التجانس)، فلا يجوز مقارنة ما لا يقارن. فمثلا نقارن بين أثر التدخين على الصحة، وأثر التضخم على الوضع المعيشي، فهما موضوعان متباعدان لا يوجد بينهما أوجه تشابه ولا أوجه اختلاف.
- تبيان مستوى المقارنة، وعدم عزلها عن إطارها العام (بمعنى لا تقارن القواعد القانونية معزولة عن إطارها التاريخي والثقافي والاجتماعي الذي تنتمي إليه)؛ أو يجب انتقاء العناصر الضرورية للمقارنة والعناصر غير الضرورية، حتى لا ندخل في فخ الغلو أو تدفق المقارنة، وبالتالي لا يتحقق الغرض المقصود.
- تجنب المقارنة السطحية، إنما يجب الغوص في الجوانب الأكثر عمقا، وعقد المقارنة الجادة والعميقة، وفقا لمستويات مقارنة محددة أو وحدات مقارنة واضحة، أي يجب تبيان أساليب المقارنة وأسسها.
- يجب أن تكون المقارنة مقيدة بعاملي الزمان والمكان، بحيث يجب التمييز بين الوضع السابق والوضع المتزامن أو الحالي للظاهرة.
- يجب أن يكون التقارب والتمثيل بين الظواهر محل المقارنة طبيعيا وليس اصطناعيا.
- لاستخلاص أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر المدروسة يجب مراعاة قاعدة الاختلاف في الشكل إذا كان التشابه في المضمون، أو الاختلاف في المضمون إذا كان التشابه في الشكل.
- يجب التوصل في البحث المقارن إلى توضيح العلاقة بين الظواهر المقارنة أو المسائل القانونية في القوانين المقارنة؛ هل العلاقة تفاضلية، تكاملية، تفاعلية، ترابطية، التناقض، التواصل، الفعالية، الملاءمة....الخ.
- المقارنة المنهجية في مجال القانون تتطلب من الباحث العلم بالقانون الأجنبي والعوامل المؤثرة في بنائه.
- إضافة إلى مراعاة الشروط المنهجية لطبيعة وموضوعية الدراسة يجب تحديد معايير ثابتة للمقارنة، فضلا عن مراعاة الموضوعية، التي تستدعي التقيد بالواقع المادي في المقارنة.

صور المقارنة

هناك العديد من المعايير المعتمدة في طريقة المقارنة بين الظواهر والأحداث، أهمها المقارنة تبعا لأبعادها، والمقارنة تبعا لأشكالها، والمقارنة تبعا لأنواعها، والمقارنة تبعا لطرائقها.

1)صور المقارنة تبعا لأبعادها

تقسم المقارنة تبعا لأبعادها إلى ثلاثة صور هي:

- **المقارنة الزمنية (تاريخية):** تتم دراسة الحادثة أو الظاهرة نفسها في فترتين زمنيتين مختلفتين، حيث يتمّ اعتمادهما كنقطة معيارية يتم الرجوع إليها للمقارنة بها(العينة الضابطة)، والأخرى كعينة المتغيرة مثلا النظام القاضي قبل التعديل الدستوري لعام 1989 وبعده.
- **المقارنة المكانية (الإقليمية):** تكون المقارنة حول نفس الظاهرة أو الحادثة، في مكانيين أو إقليمين جغرافيين مختلفين، ولكن في نفس الفترة الزمنية، مثال عقوبة الإعدام بين التشريعين الجزائري والفرنسي.
- **المقارنة الزمانية والمكانية:** هذه المقارنة تجمع بين النوعين السابقين، بحيث تكون في مكانين مختلفين وفي فترتين زمانيتين مختلفتين أيضا، مثاله آفاق التعليم عن بعد بين التشريعين الجزائري والفرنسي قبل وبعد جائحة كوفيد 2019.

2) صور المقارنة تبعا لأشكالها

هنا تقسم المقارنة إلى شكلين هما، المقارنة الكيفية والمقارنة الكمية.

- **المقارنة الكيفية:** يرتكز هذا النوع من المقارنة على أسباب وعوامل ودوافع حدوث الظاهرة ، بحيث يقوم الباحث بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول موضوع الظاهرة المدروسة، وذلك بدراستها وفحصها ومعرفة خصائصها وأصنافها، واستخراج أوجه الشبه والاختلاف بينها ومناقشتها للوصول إلى النتائج حول كيفية حدوث الظاهرة.
- **المقارنة الكمية:** ترتكز هذه المقارنة على حصر وإحصاء عدد وأرقام الظاهرة وفقا لوحدة قياس معينة، أو كم أو عدد ة محدد. وتبرز أهمية الإحصاء كأداة من أدوات البحث العلمي هنا، مثلا إحصاء الجرائم والعقوبات، الانتخابات.

3) صور المقارنة تبعا لأنواعها

تقسم المقارنة تبعا لأنواعها إلى أربعة أنواع أساسية هي:

- **المقارنة المغايرة:** وهي المقارنة بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تكون أوجه الاختلاف فيها أكثر من أوجه التشابه. مثل المقارنة بين الطلاق والخلع كنظامين لإنهاء علاقة الزواج.
- **المقارنة الاعتيادية:** وهي مقارنة بين حادثتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه التشابه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف. مثل تنفيذ القرارات الإدارية ووقف تنفيذ القرارات القضائية.
- **المقارنة الداخلية:** هي دراسة حادثة واحدة. مثل العقد الإداري دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والقانون الفرنسي.
- **المقارنة الخارجية:** وهي مقارنة حوادث مختلفة عن بعضها البعض. مثال الوقف في الشريعة الإسلامية والترست في القانون الإنجليزي.

4) صور المقارنة تبعا لطرقها

تقسم المقارنة تبعا لطرقها إلى خمس طرق، وتتمثل هذه الطرق في:

- **التلازم في الوقوع:** تنطلق هذه الطريقة من مبدأ أن تشابه الظروف المؤدية إلى نفس النتيجة في إحداث ظواهر مختلفة يجعل منها السبب الرئيسي في ذلك، بمعنى أنها تقوم على أساس التلازم بين العلة والمعلوم في الوجود، فإذا وجدت العلة ظهر المعلول بالضرورة.
- **التلازم في عدم الوقوع أو التخلف:** تقوم على أساس التلازم بين العلة والمعلوم في عدم وجود الظاهرة أو الحادثة، أي عندما تختفي العلة يختفي المعلوم، ولا يقوم له أثر، ويكون ذلك بملاحظة تلازم غياب الظاهرة في عدة مرات أو عدة أمكنة بغياب عنصر معين في كل هذه المرات أو الأمكنة في حين أن العناصر الأخرى قد تغيب حينا وتظهر حينا آخر، فهذا دليل على العنصر المتغيب في كل الحالات هو سبب حدوث الظاهرة.
- **التلازم في الوقوع والتخلف:** يقصد بها أن العلة إذا وجدت ظهر المعلول، وإذا اختفت اختفى المعلول. أي تقوم هذه الطريقة على مبدأ توافر عامل مشترك أو أكثر في حالتين من الحالات التي تحدث فيها الظاهرة، بينما لا تكون في حالتين أو أكثر من الحالات التي لا تحدث فيها الظاهرة بسبب غياب ذلك العامل، وبالتالي فإن وجود هذا العامل في المرة الأولى وعدم وجوده في المرة الثانية مع اختلاف النتيجة يجعل منه السبب الرئيسي في ذلك.
- **التلازم في التغيير:** وتعني أن كل تغيير يطرأ على العلة لابد وأن يطرأ بالمقابل تغير في المعلول نظرا للتلازم القائم بينهما، فمثلا تزداد النتيجة بزيادة السبب وتنخفض كلما انخفض السبب.
- **طريقة العلاقات المتقاطعة أو البواقي:** وتعني أن العلة لشيئ ما لا تكون في الوقت نفسه علة لشيئ آخر مغاير للشيئ الأول، فمثلا إذا كان هناك سببان (أ) و(ب)، وكان هناك نتيجتان (ج) و(د)، فإذا استطعنا إيجاد علاقة بين السبب (أ) والنتيجة (ج)، فإننا نستطيع أن نتوقع وجود علاقة بين السبب (ب) والنتيجة (د) وهكذا .

خطوات المنهج المقارن ومراحله

يمر المنهج المقارن بمراحل وخطوات تتمثل فيما يلي:

- تحديد المشكلة البحثية الخاضعة للمقارنة: حيث يجب على الباحث تحديد مشكلته بدقة ووضوح، وبناء على هذا التحديد يتم اختيار عينة البحث بحيث تتكون من مجموعتين أو أكثر متكافئتين.
- وضع الفرضيات وتحديد المتغيرات والمفاهيم: أي وضع علاقة بين متغيرين أو أكثر.
- جمع المادة العلمية الكافية واللازمة لإجراء المقارنة، مع اختيار أدوات البحث العلمي المناسبة.
- تحليل البيانات وتفسيرها. ومن ثم استخراج أوجه التشابه والاختلاف وصولا إلى المرحلة التركيبية.

- استخلاص النتائج وتنظيمها وتركيبها.
- كتابة تقرير البحث.

طرق استعمال المنهج المقارن في العلوم القانونية

يعتمد الباحث عندما يستعمل المنهج المقارن في دراسته على إحدى الطريقتين في المقارنة، إما المقارنة الأفقية أو المقارنة الرأسية أو العمودي.

المقارنة الأفقية: يقوم الباحث من خلالها بدراسة كل قانون لوحده، بحيث لا يتطرق لأي قانون آخر حتى يكمل الأول، ومن ثم ينتقل إلى القانون الثاني. فمثلا حينما يتناول الباحث النظام القانوني لمجلس الدولة كدراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والتشريع الفرنسي، فإنّه يقوم بكل ما يتعلق بمجلس الدولة الجزائري من جزئيات حسب القوالب التي اختارها لذلك، ثم يعود لتناول كل ما يتعلق بمجلس الدولة الفرنسي من جزئيات كما فعل مع التشريع الجزائري.

طريقة المقارنة الرأسية أو العمودية، فإنّ يتناول كل جزئية من جزئيات البحث في كل القوانين التي يقارن بينها، فمثلا يتناول جزئية الصلاحيات تكون في كل القوانين، فإذا انتهى منها انتقل إلى جزئية أخرى وهكذا حتى النهاية. ولعلّ هذه الطريقة هي الأفضل لأن الباحث يتجنب التكرار من خلالها، فضلا عن إبراز وجوه الاختلاف والتشابه بين القوانين محل الدراسة في الوقت نفسه.

تطبيقات المنهج المقارن في مجال العلوم القانونية والإدارية

يستخدم المنهج المقارن بشكل واسع في مجال الدراسات الاجتماعية والإنسانية، ومنها الدراسات القانونية والإدارية، سواء كانت المقارنة بين قوانين الدول المتقاربة حضاريا أو المنتمية لنفس النظام القانوني. كما أن المنهج المقارن هو منهج قانوني بالدرجة الأولى، مما أوجد علما قائما بذاته هو علم القانون المقارن، الذي يقوم على أساس مقارنة الأنظمة القانونية المختلفة لاستخراج أوجه الشبه والاختلاف بينها.

وحيث لا يمكن عمليا اكتشاف سلبيات ونقائص أو ثغرات أي سياسة تشريعية معينة، إلا بعد مقارنتها مع السياسات التشريعية الأخرى، كان بذلك المنهج المقارن هو الأنسب لذلك. حيث يمكّن الباحث من الاطلاع على تجارب النظم القانونية الأخرى ومقارنتها بالنظم الوطنية، ومن ثم يستطيع الباحث أن يقدم أفضل الحلول للمشرع للاعتماد عليها عند تعديل القوانين أو سن قوانين جديدة.

كما ظهرت تطبيقات المنهج المقارن في مجال العلوم القانونية والإدارية بغزارة في الدراسات الأكاديمية الجامعية بمختلف مستوياتها أو درجاتها العلمية وفي جميع تخصصات القانون وفروعه، سواء تعلق الأمر بأطاريح الدكتوراه، أو رسائل الماجستير، أو مذكرات الماستر والليسانس، أو المقالات العلمية، أو المحاضرات والمداخلات ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمقارنة بين التشريعات الوطنية والأجنبية أو بين الشريعة الإسلامية والتشريع الجزائري، وفي مختلف المواضيع كقانون الأسرة (الزواج والطلاق والميراث والحضانة...)،

الصفقات العمومية والعقود الإدارية، أو تطوير القوانين الجنائية خصوصا من خلال النظر في تجارب هذه الدول وكيفية تعاملها مع مواضيع جديدة كالفساد وجرائم المخدرات والإجهاض والجرائم الإلكترونية وتطوير طرق التحقيق والملاحقة القضائية وغيرها من المواضيع، المهمة كالأنظمة القضائية والتشريع في مجال حقوق الإنسان والتشريع البيئي، والتشريع الاقتصادي والتجاري، والأنظمة الإدارية.

ناهيك عن المقاربات داخل التشريع الجزائري نفسه في فترات زمنية متعاقبة، مثلا قبل التعديل الدستوري 2020 وبعده في مواضيع كالحريات الأساسية والحقوق العامة واختصاصات السلطات العامة وغيرها من المبادئ الدستورية، أو ما تعلق الأمر بالمقاربات بين الأنظمة القضائية، وبعض الأنظمة العقابية والسياسات التشريعية الحديثة لتحديد أفضلها.

تقييم المنهج المقارن

رغم أن المنهج المقارن منهج عقلي تجريدي، إلا أنه لا يخلو من الانتقادات أو العيوب التي تلتصق به بالرغم من الإيجابيات والمحاسن التي يحوزها

الإيجابيات:

- تقييم السياسات التشريعية الداخلية مع بقية التشريعات الأخرى لمعرفة عوامل التطور.
- تحسين وتطوير القوانين وفقا لمتطلبات العصر والظروف المختلفة.

العيوب:

- لا يمكن تطبيقه إلا في الظواهر المتجانسة، غير أغلب الظواهر غير متجانسة، فهي مركبة ومعقدة.
- صعوبة في كثير من الحالات تحديد السبب من النتيجة أو العلة من المعلول.
- لا ترتبط النتائج في الغالب بعامل واحد، بل تكون حصيلة عوامل متعددة ومتفاعلة مما يشكك في دقة وصحة النتائج المتوصل إليها.

خلاصة المنهج المقارن، إذا ما تمت الاستعانة به إلى جانب مناهج أخرى أمكن المساهمة بشكل كبير في حل العديد من المشكلات في مختلف المجالات ومنها القانونية

ثالثا) المنـهج الوصفي

يعد المنهج الوصفي أحد أبرز المناهج المهمة المستخدمة في الدراسات القانونية والإدارية، من خلال التعرف على المشكلة المدروسة ووضعها في إطارها الصحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها ووصولا إلى استخلاص النتائج المهمة عن تلك الدراسة والحلول المقترحة لحل الإشكاليات المطروحة، ولذا وجب التعرف على هذا المنهج والإحاطة به للاستفادة الجيّدة منه عند استعماله.

تعريف المنـهج الوصفي

الوصف لغة وأدبا هو نقل صورة العالم الخارجي أو العالم الداخلي من خلال الألفاظ والعبارات والتشابيه والاستعارات التي تقوم مقام الألوان لدى الرسام والنغم لدى الموسيقي.

أما **الوصف العلمي** فهو ذكر خصائص ما هو كائن وتفسيره وتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع، وكذا الممارسات الشائعة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات الفردية والجماعية وطرق نموها وتطورها. وبالتالي فالوصف هو رصد حال أي شيئ، سواء أكان وصفا ماديا أو معنويا، كميا أو كيفيا أو هما معا.

أما **المنـهج الوصفي** فهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة. كما يراه آخرون بأنه طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.

أهداف المنـهج الوصفي

- جمع معلومات حقيقية ومفصلة عن ظاهرة موجودة فعلا في مجتمع معين.
- تحديد المشاكل الموجودة أو توضيح بعض الظواهر.
- إجراء مقارنة وتقييم بعض الظواهر.
- تحديد ما يفعله الأفراد في مواجهة مشكلة محددة.
- إيجاد العلاقة بين الظواهر المختلفة.
- تحديد أفضل السبل والأدوات والآلات والمعدات للرصد من مختلف الجوانب، وبما يسمح للباحث بتقدير أفضل وأدق للموقف، حتى يتجنب المفاجآت ويقدر على الإنذار المبكر.

أسس المنـهج الوصفي

يرى كثير من المهتمين بمناهج البحث العلمية أن البحوث الوصفية ترتكز على خمسة أسس هي:

- إمكانية الاستعانة بمختلف الأدوات المستخدمة للحصول على البيانات كالمقابلة والملاحظة والاستبيان وتحليل الوثائق والسجلات، سواء بصورة منفردة تستخدم خلالها كل أداة على حدة، أو بصورة مجمعة يمكن خلالها استخدام أكثر من أداة.
- بما أن الدراسات الوصفية تهدف إلى وصف وتحديد خصائص الظواهر متفرقة، فلابد أن يكون هناك اختلاف في مستوى عمق هذه الدراسات؛ أي أن بعضها يكتفي بمجرد وصف الظاهرة المدروسة وصفا كميا أو كيفيا بغير دراسة الأسباب التي أدت إلى ما هو عليه الأمر، بينما يسعى البعض الآخر إلى التعرف على الأسباب المؤدية للظاهرة، فضلا عما يمكن فعله أو تغييره حتى يؤدي إلى إجراء تعديل في الموقف المبحوث.
- تعتمد الدراسات الوصفية على اختيار عينات ممثلة للمجتمع الذي تؤخذ منه، وذلك توفيرا للجهد والوقت ولغيرها من تكاليف البحث.
- لابد من اصطناع التجريد خلال البحوث الوصفية حتى يمكن تمييز خصائص وسمات الظاهرة المدروسة، خاصة وأن الظواهر الاجتماعية والإنسانية تتسم بالتداخل والتعقيد الشديدين، مما يصعب على الباحث مشاهدة كل الظواهر في مختلف حالاتها على الطبيعة.
- بما أن التعميم مطلب أساسي في الدراسات الوصفية حتى يمكن من خلاله استخلاص أحكام تصدق على مختلف الفئات المكونة للظاهرة المدروسة، فإنّه لا بد من تصنيف الأشياء أو الوقائع أو الكائنات أو الظواهر محل الدراسة على أساس معيار مميز. وقد يكون التعميم شاملا فيسبق بكلمة كل أو جميع أو لا واحد، وقد يكون جزئيا فيسبق بكلمة بعض.

مراحل المنهج الوصفي

يتم البحث الوصفي عبر مرحلتين، مرتبطتين تسلم أحداهما إلى الأخرى، والمرحلتان هما:

1) **مرحلة الاستكشاف والصياغة:** وفيها يتم استطلاع مجال محدد للبحث، وتحديد المفاهيم والأولويات أو جمع المعلومات لإجراء بحث عن مواقف الحياة العملية أو حصر المشكلات التي يعدها الناس ذات أهمية خاصة في حياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية، وتكون صالحة للبحث الدقيق في مرحلة لاحقة. وتستند الدراسات الكشفية إلى إجراءات منهجية محددة ومعروفة، وهي إجراءات ليست مستقلة أو منعزلة عن بعضها البعض، ولكنها تتكامل في وحدة منهجية لتحقيق أهداف الدراسة الاستطلاعية. ورغم أنّ هذه الدراسات الاستطلاعية تمثل نقطة البداية في البحث العلمي إلا أنّها جدّ مهمة، إذ يتوقف على نجاحها استمرار عملية البحث، كما أنّها إذا لم تكن صحيحة أو ملائمة، فإنّ تكون بلا جدوى مهما بلغت المناهج والإجراءات المتخذة من قبل الباحث دقتها.

2) **مرحلة التشخيص والوصف المتعمق:** وفيها تحدد الخصائص المختلفة، وجمع المعلومات بوصف دقيق لجميع جوانب الموضوع المدروس، بما يسمح بالتشخيص الدقيق لدوافع الموضوع ودون الانطلاق من فروض مسبقة.

خطوات المنهج الوصفي

يسير الباحث عند استعماله المنهج الوصفي على خطوات الطريقة العلمية المحددة بالخطوات التالية:

1) الشعور بمشكلة البحث وجمع معلومات وبيانات تساعد على تحديدها.
2) تحديد المشكلة التي يريد الباحث دراستها وصياغتها بشكل سؤال محدد أو أكثر من سؤال.
3) وضع فرض أو مجموعة من الفروض كحلول مبدئية للمشكلة، سيبني عليها الباحث دراسته.
4) اختيار العينة التي ستجرى عليها الدراسة مع توضيح حجم هذه العينة وأسلوب اختيارها.
5) اختيار الباحث أدوات البحث التي سيستخدمها في الحصول على المعلومات كالاستبيان أو المقابلة أو الاختبار أو الملاحظة، وذلك وفقا لطبيعة المشكلة وفروضه.
6) جمع المعلومات المطلوبة بطريقة منظمة ودقيقة
7) استخلاص النتائج وتنظيمها وتصنيفها.
8) تحليل النتائج وتفسيرها واستخلاص التعميمات منها.
9) كتابة تقرير البحث.

مجالات تطبيق المنهج الوصفي

يستخدم المنهج الوصفي في العلوم السلوكية ككل، لأنّها تحقق هدفين أساسيين، هما أولا، تزويد العاملين في المجالات الاجتماعية والنفسية بمعلومات حقيقية عن الوضع الراهن للظواهر المدروسة، ولهذه المعلومات قيمة علمية قد تؤيد ممارسات قائمة، أو ترشد إلى سبل تغييرها إلى ما يجب أن يكون، وثانيا، هو الهدف العلمي، حيث تقوم هذه الدراسات بجمع الحقائق والتعميمات مما يزيد الرصيد المعرفي اللازم لفهم الظواهر والتنبؤ بها.

أما في المجالات القانونية فللمنهج الوصفي مجال تطبيق واسع في إجراء المسوح الاجتماعية اللازمة لتطوير المنظومة القانونية، ودراسات المؤسسات العقابية، وفي إجراء التحقيقات للكشف عن خفايا النزاعات القانونية وأسبابها، وفي دراسات تطور ونمو السمات الإجرامية، وعلاقتها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. مع ضرورة الانتباه أن المنهج الوصفي وحده لا يكفي لإجراء الدراسات القانونية كلها لتعدد مجالاتها وخصائصها.

تقويم المنهج الوصفي

يتميز المنهج الوصفي بعدة خصائص تجعل استعماله في الدراسات الاجتماعية والإنسانية مطلوب بقوة ومستعملا بكثرة، ومن هذه **المزايا** نذكر:

- أنّه يقدم معلومات وحقائق عن واقع الظاهرة الحالي.
- يوضح العلاقة بين الظواهر المختلفة، والعلاقة في الظاهرة نفسها، كتوضيح العلاقة بين الأسباب والنتائج.
- يقدم تفسيرا للظواهر والعوامل التي تؤثر فيها مما يساعد على فهم الظاهرة نفسها. كما يساعد في التنبؤ بمستقبل الظاهرة نفسها.

غير أن هذه المزايا التي جعلت استخدامه في العلوم الإنسانية شائعا لم يسلم من الانتقادات الموجهة إليه **والعيوب** القائمة به ومنها:

- قد يعتمد الباحث على معلومات خاطئة من مصادر خاطئة
- قد يتحيز الباحث في جمع المعلومات من مصادر معينة تزوده بمعلومات حسب رغبته.
- يتم جمع المعلومات في الدراسات الوصفية عن طريق الأفراد، وبالتالي فإنّ عملية الجمع تتأثر بتعدد الأشخاص الذين يجمعونها وباختلاف أساليبهم في ذلك.
- يتم إثبات الفروض في الدراسات الوصفية عن طريق الملاحظة، وهذا ما يقلل من قدرة الباحث على اتخاذ القرار.
- قدرة الدراسات الوصفية على التنبؤ محدودة، وذلك لصعوبة الظاهرة الاجتماعية وسرعة تغيرها.

ومع هذه الانتقادات يبقى المنهج الوصفي مهما وضروريا للباحث، إذ أن عملية الوصف تعد الخطوة الأولى على طريق العلم.

رابعا) منهج دراسة الحالة

يهدف منهج دراسة حالة إلى التعرف على وضعية واحدة معينة، وبطريقة تفصيلية دقيقة، لهذا كان من الواجب التعرف على هذا المنهج ومقوماته.

تعريف منهج دراسة حالة

هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا. وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة، وبغيرها من الوحدات المتشابهة.

ويعرفه "فير تشايلد" بأنّه، " المنهج الذي يمكن عن طريقه جمع البيانات ودراستها بحيث يمكن رسم صورة كلية لوحدة معينة في علاقاتها المتنوعة وأوضاعها الثقافية". كما يعرّف على أنّه، " عبارة عن دراسة متعمقة لنموذج واحد أو أكثر لعينة يقصد منها الوصول إلى تعميمات، إلى ما هو أوسع عن طريق دراسة نموذج مختار".

خطوات منهج دراسة حالة

تتمثل خطوات منهج دراسة حالة في الخطوات التالية:

1) اختيار وتحديد الحالة المطلوب دراستها والتي تمثل المشكلة، وهذه الخطوة تقتضي التركيز على حالات نموذجية أو عينات عشوائية من المشكلة ولا تقتضي عينات أو حالات عشوائية من الحالات العامة. كما يجب أن تكون العينة كافية وأن يقتصر الباحث على حالات قليلة ودقيقة مما يسهل دراستها بدقة وشمولية في آن واحد.
2) جمع المعلومات وتدقيقها، ويتم ذلك على ضوء فرضية أولية، والتأكد من صحتها وصدقها، ثم بعد ذلك يتم تنظيمها والتنسيق بين عناصرها.
3) وضع الفرضيات التي تفسر المشكلة ونشأتها وتطورها، والفرضيات تأتي نتيجة التشخيص الأولي للعوامل التي تسبب المشكلة المدروسة
4) اقتراح نوع المعاملة أو العلاج، بحيث على الباحث أن يفكر في نوع المعالجة في ضوء شدة الحالة وقسوتها، وعلى ضوء ظروف بيئية تساعد على نجاح العلاج. وهذه المرحلة تتطلب تبصرا وفهما لديناميكية السلوك الإنساني في الوضع الاجتماعي الذي تعمل فيه. وحتى تكون دراسة الحالة فعّلة يجب أن يكون الباحث قد تدرب تدربا جيّدا في مجالات علم النفس وعلم الاجتماع، فضلا عن أنّه من المرغوب فيه أن تتصف دراسة الحالة بالسرية التامة، فلا يطلع على المعلومات الخاصة بالفرد إلا الشخص القائم بالدراسة والإخصائي.
5) إعداد تقرير الحالة
6) المتابعة والاستمرار للتأكد من صدق التشخيص ومناسبة العلاج، أي على الباحث أن يراقب استجابة الفرد للعلاج، حتى يتسنى له معرفة مدى صدقية التشخيص.

تقييم منهج دراسة حالة

من **الإيجابيات** التي يتميز بها منهج دراسة حالة نذكر ما يلي:

- اتساع المجالات التي يمكن أن نستخدم فيها منهج دراسة حالة، فقد يكون المدروس فردا أو جماعة، أو مجتمعا صغيرا أو كبيرا.

- التعمق فهو لا يقتصر على الدراسة الوصفية الخارجية أو الظاهرية. إذ يمكّن الباحث من النفاذ إلى أعماق الظواهر أو المواقف التي يقوم بدراستها بدلا من الاكتفاء بالجوانب السطحية العابرة التي قد تكون ذات دلالة غير حقيقية.
- يدرس العوامل المؤثرة في الوحدة أو الكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة المدروسة
- يتيح الحصول على معلومات شاملة، وعلى تحليل كيفي للظواهر والحالات.
- هو طريقة تهتم بالموقف الكلي، وبمختلف العوامل المؤثرة فيه والعمليات التي يشهدها.
- هو طريقة تتبعية، أي أنّها تعتمد اعتمادا كليا على عنصر الزمن، ومن ثم فهي تهتم بالدراسة التاريخية.
- منهج ديناميكي لا يقتصر على بحث الحالة الراهنة، بل يساعد على تكامل المعرفة، لأنه يعتمد على أكثر من أداة للحصول على المعلومات.
- مصدر جيّد للفرضيات التي تستدعي التحقيق والاختبار عن طريق المزيد من المشاهدات والملاحظات، وحتى يتمكن منهج دراسة الحالة من اختبار الفرضيات ونتائج البحث فيه، يجب أن تكون الحالات المدروسة ممثلة للمجتمع الذي يراد التعميم عليه تمثيلا مناسبا. كما أن المعلومات المعمقة المتوافرة عن الموضوع تقود في معظم الأحيان إلى مزيد من التوسع في مجال البحوث، وخلق الرغبة في التطرق إلى بحوث جديدة وفي تكوين فرضيات لدراسات أخرى مستقبلية.

أما **السلبيات**، فكغيره من المناهج هناك فجوات منها:

- إمكانية الخلط بين دراسة الحالة كمنهج أو كأداة، مما قد يشكك في بعض المعلومات المجمعة.
- إمكانية تدخل ذاتية الباحث في تفسير النتائج، فتضعف الموضوعية.
- تعميم النتائج يتطلب تطابق الظواهر المدروسة، مع تلك المعمم فيها، وهذا كثيرا ما يكون مستحيلا، وخاصة في العلوم السلوكية، مع إمكانية وجود حالات شاذة لا يمكن التعميم عليها.
- كلفة تنفيذ المنهج باهظة، سواء من الناحية المادية ومن ناحية الوقت، لاسيما عند استعمال أدوات المقابلات والاستبيانات.
- الحالة التي تختار كعينة للدراسة قد لا تمثل المجتمع كله أو الحالات الأخرى.
- عدم توافر المعلومات بدقة، حيث لا يكشف المبحوث أو المفحوص عنها عمدا أو طريق النسيان، وبذلك تضيع بعض التفاصيل المهمة.

خامسا) المقابلة والاستبيان

تعد المقابلة والاستبيان من أهم الأدوات المساعدة على إنجاز البحث العلمي الجاد، فماهية هذه الأدوات، وهل لها قيمة في العلوم القانونية.

المقابلة

تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات والبيانات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية، كما أنها تعد من أكثر وسائل جمع المعلومات شيوعا وفاعلية في الحصول على البيانات الضرورية لأي بحث علمي، وهي تستخدم في مختلف مجالات المعرفة والبحث، لذا يستحسن التعرف عليها من جميع الجوانب.

تعريف المقابلة

عرّفها "انجلش" بأنّها محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر أو مع أفراد، بهدف حصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي أو للاستعانة بها في عمليات التوجيه والتشخيص والعلاج"، أو من أجل معرفة حقيقة أمر محدد، وجوهر المحادثة السؤال والجواب.

أهمية المقابلة

المقابلة مسألة فنية، وأداة رئيسية في جمع المعلومات، ودراسة الأفراد والجماعات، والتحقيق. وتعتبر من أفضل وسائل اختبار وتقويم الصفات الشخصية، وتتيح فهما جيّدا لتشخيص المشكلات الإنسانية.

خصائص المقابلة

- أنها تبادل لفظي منظم بين شخصين هما الباحث والمبحوث، حيث يلاحظ فيها الباحث ما يطرأ على المبحوث من تغيرات وانفعالات.
- تتم المقابلة بين شخصين في موقف واحد.
- يكون للمقابلة هدف واضح ومحدد، وموجه نحو غرض معين.

أنواع المقابلة

يتوقف التصنيف على الأساس المعتمد عليه، وهناك تصنيف على أساس الهدف، وهناك تصنيف على أساس طبيعة الأسئلة المطروحة.

أنواع المقابلة على أساس الهدف: على أساس الهدف هناك أربعة أنواع للمقابلة، هي:

1) **المقابلة المسحية:** أي مقابلة تهدف إلى إجراء مسح اجتماعي، من حيث هو عملية نظامية لجمع المعلومات والحقائق عن الأفراد الذين يعيشون في منطقة جغرافية وحضارية وإدارية معينة، ويكون جمع المعلومات هذا لمجابهة الأسباب أو النواحي المتعددة لمشكلة أو مشكلات اجتماعية معينة، وصفتها الأساسية كونها توضيحية ووصفية، وقد تكون معلومات إحصائية. ويكثر استخدام هذا النوع في الاقتراع السياسي وقياس الرأي العام ومسح الاتجاهات نحو البرامج التربوية وغيرها.
2) **المقابلة التشخيصية:** وتهدف بالأساس إلى فهم مشكلة معينة والإلمام بالأسباب التي أدت إلى بروز المشكلة وخطورتها.
3) **المقابلة العلاجية:** وتستخدم بقصد التعرف على جوهر القضية ومساعدة العميل على فهم نفسه على نحو أفضل. وغايتها هي إيجاد الأسلوب الملائم لتحسين الحياة الانفعالية للشخص، من خلال معرفة علته وعلاجها أو التخفيف من معاناته إياها.
4) **المقابلة التوجيهية أو الإرشادية:** وهي مقابلة تهدف إلى فهم المشكلة التي يواجهها العميل، وتقديم المساعدة له، وتوجيهه ليتغلب على المشاكل الإدارية أو الشخصية التي يواجهها.

أنواع المقابلة من حيث الأسئلة:

أما من **حيث نوع الأسئلة** التي تطرح فتقسم المقابلة إلى ثلاثة أقسام:

1) **مقابلة مقفلة:** وتكون إجابات أسئلتها نعم أو لا ، أو موافق أو غير موافق، وتتميز بسهولة تفريغ وتحليل بياناتها.
2) **مقابلة مفتوحة:** وأسئلتها غير محددة الإجابة، ثم إن الإجابات متنوعة وصعبة التصنيف والتحليل.
3) **مقابلة مقفلة – مفتوحة:** وأسئلتها تمزج بين المقابلتين السابقتين.

مقومات نجاح المقابلة

المقابلة في جوهرها اتصال، ومن هنا فجودتها نتاج التقيد بمبادئ الاتصال الجيّد، ولكي تكون المقابلة ناجحة يتعين على الباحث مراعاة الجوانب الآتية عند القيام بها:

- على الباحث أن يقوم بإعلام المستجيب بطبيعة المشروع ويشجعه على التعاون معه.
- أن يكون صريحا مع المستجيب بحيث لا تخفي عنه الحقيقة.
- أن يكون الغرض من المقابلة واضحا.
- صياغة الأسئلة بطريقة جيّدة وتحديد إطار المناقشة.
- تدريب الأشخاص الذين يساعدون الباحث في إجراء المقابلات.
- مراعاة المقاييس العلمية عند اختيار الأشخاص.
- طلب الإذن بتسجيل المقابلة إذا كانت على مسجل.

التدريب على المقابلة

يحتاج جمع المعلومات بالمقابلة إلى نوعين من التدريب؛ تدريب الباحث نفسه على تخطيط وتنفيذ ودراسة العائد، وتدريب المساعدين على تنفيذ المقابلات وتسجيلها.

تدريب الباحث: تحليل ما يقوم به الباحث عندما يجري المقابلة يسمح بوضع منهج تدريبي تكويني مسبق للتخطيط وتنفيذ ودراسة عائد المقابلة بعد التنفيذ، لأنه قد يقوم وحده بذلك كله، أو يكلف بعض المساعدين بتنفيذ ما خطط له هو، ويقوم أيضا بتحليل وتفريغ البيانات التي جمعت بالمقابلة. ويتضمن تدريب الباحث جعله قادرا على:

- تحديد إشكالية البحث.
- تحديد المعلومات اللازمة وأماكنها وطرائق جمعها والأدوات الأفضل لجمعها.
- تحديد النوع المناسب من المقابلات لبحثه، وإعداد الاستمارة المناسبة له.
- التعامل مع الآخرين وكسب تعاونهم.
- صياغة الأسئلة المناسبة الأفضل لتحقيق أهدافه، في ظل ظروف المقابلة. ومعرفة كيفية خلق جو ودي مع الذين تقابله، وكسب ثقتهم.
- الحصول على الاستجابات
- تفريغ الاستجابات
- القدرة على التثبت من البيانات والمعلومات.

تدريب المساعدين: يتم تدريب المساعدين على هدى ما سبق ذكره للباحثين، وحسب المهام التي يكلفون بتنفيذها.

تنفيذ المقابلة: يتم تنفيذ المقابلة تبعا لخطوات الاستمارة المعدة، وتسلسل أسئلتها، وحسب التدريب الذي سبق بيانه، وبلغة بسيطة مناسبة للذي تقابله.

أسلوب إجراء المقابلة

إن حصول الباحث على معلومات جيّدة من المبحوث يتوقف على الأسلوب الذي يستعمله الباحث ومدى تجاوب المبحوث معه، ولهذا وجب على الباحث أن يأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

- مراعاة التدرج في توجيه الأسئلة حيث يبدأ بالأسئلة العامة ثم ينتقل إلى الأسئلة الدقيقة.
- أن يكون التدرج في توجيه الأسئلة متماشيا مع التدرج في تكوين العلاقة الودية بين الباحث والمبحوث، ومن الأفضل أن تكون الأسئلة الأولى من النوع الذي يثير اهتمام المبحوث، ثم الأسئلة المتخصصة ثم الأكثر تخصصا.
- يستحسن توجيه الأسئلة وفقا لترتيبها في الاستمارة حتى لا تتشتت أفكار الباحث، وأن يكون كل سؤال مرتبط بما قبله.
- يفضل أن يستعمل الباحث لغة سهلة، بسيطة، مفهومة.
- على الباحث أن يكون بشوشا ومرحا مشجعا المبحوث على التكلم بطلاقة.
- على الباحث أن يظهر احترامه لآراء المبحوث، وأن لا يسخر منه، أو يظهر تحيزا تجاه معتقدات المبحوث.
- يجب أن تكون المقابلة في شكل مناقشة، وأن لا تلقى الأسئلة بجفاء أو بشكل جامد.
- توجيه سؤال واحد والإجابة عليه، لأن تعدد الأسئلة في وقت واحد يؤدي إلى ارتباكات في إجابة المبحوث.
- يجب على الباحث أن لا يجهد أو يرهق المبحوث بتوجيه أسئلة كثيرة إليه، إذ لا بد أن يراعي ظروف المبحوث النفسية والصحية والعملية.
- يتعين على الباحث أن يكتسب ثقة المبحوث، ويكون ممسكا بزمام المقابلة وإدارتها جيّد.
- يستحسن أن تكون الأسئلة معبرة عن الموضوع ولا تشتمل على نقاط فيها تطرف.
- إذا وجد المبحوث صعوبة في فهم الأسئلة فعلى الباحث أن يوضح الهدف من السؤال أو إعادة صياغته بطريقة أخرى أكثر وضوحا.

تقييم المقابلة

المقابلة أداة فنية للبحث لها مزايا كثيرة وبالمقابل تحتوي على عيوب.

مزايا المقابلة

- المقابلة أداة مناسبة ومفيدة جدا، إذا كان المبحوث لا يعرف القراءة والكتابة.
- تزود الباحث بمعلومات إضافية عن الموضوع وتساعده على فهمه جيّد.
- تساعد الباحث في شرح الأسئلة ويجيب المبحوث عليها بدقة، وبالتالي تقل الأخطاء، شريطة أن الباحث محايدا.
- نسبة الإجابة عن الأسئلة تكون مرتفعة مقارنة بأسئلة الاستبيان.
- يتعرف الباحث عن الشخص الذي أجاب عن أسئلته، وبالتالي يمكن العودة إليه لتوضيح بعض الإجابات أو لاستكمالها.

- رؤية الباحث للمبحوث تتيح له (الباحث) استخدام الملاحظة للتحقق من المعلومات التي تجمع من المبحوث، ومدى جديته.
- تتميز بفهم حقيقي وتشخيص للمشاكل الإنسانية.
- تعتبر أفضل وسيلة لاختبار وتقويم الصفات الشخصية.
- يمكن توجيه الأسئلة بالترتيب والتسلسل الذي يريده الباحث دون أن يطلع عليها المبحوث قبل الإجابة عنها.
- استطاعة الباحث التحكم في مدة المقابلة بالعمل على إطالتها أو تقصيرها وفقا لما تقتضيه الظروف.
- يمكن للباحث اكتشاف التناقض في إجابة المبحوث من واقع مشاهداته وملاحظاته للبيئة ومقارنتها بكل الإجابات، وبالتالي مراجعته فيها.

عيوب المقابلة

هناك عيوب كثيرة للمقابلة تحد من استعمالها في بعض الحالات، ومنها:

- البطء، فهي تحتاج إلى وقت طويل ومجهود شاق للحصول على البيانات اللازمة (تحديد المواعيد، إرسال الأسئلة للاطلاع عليها، العثور على الأشخاص المعنيين.....)
- يواجه الباحث صعوبات كثيرة نابعة من رغبة المبحوث في تضخيم الأحداث وإعطاء انطباع عن نفسه بأنه إنسان مهم، بينما الحقيقة غير ذلك
- المقابلة مكلفة ماليا، باعتبار أن الباحث عليه التنقل لمقابلة الأشخاص المعنيين.
- إمكانية تأثير الباحث على المعلومات المجموعة ودقتها، فقد يخطئ في إدراج المعلومات، أو قد يفوته كتابة بعض الكلمات والجمل مما يؤثر على صحتها.
- نجاح المقابلة يعتمد على رغبة المبحوث في الحديث وقدرته على التعبير بدقة عما يريد الإفصاح عنه.
- تتأثر المقابلة بالظروف المحيطة أثناء إجرائها، مثل الضغوط النفسية، التوتر، القدرة على التعبير، سواء من قبل الباحث أو المبحوث.
- امتناع المبحوث عن الإجابة عن بعض الأسئلة التي قد تسبب له إزعاجا فيما بعد.

الاستبيان

الاستبيان يعد من أهم الأدوات التي يستعملها الباحث لاسيما في العلوم الاجتماعية والإنسانية، لذا وجب التعرف عليه من جميع الجوانب حتى يمكن الاستفادة منه عند اللجوء إليه.

تعريف الاستبيان

يعرف الاستبيان بأنه " مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين، يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجرى تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة على الأسئلة الواردة فيها". وبواسطتها يمكن التوصل إلى حقائق جديدة عن الموضوع أو التأكد من معلومات معروفة لكنها غير مدعمة بحقائق.

أهداف الاستبيان

هي نفس أهداف المقابلة

خصائص الاستبيان

- أن تكون المشكلة المعالجة به هامة، ومختصرة قدر الإمكان.
- أن تكون الأسئلة مناسبة لسن ومستوى وثقافة المجيب، وقدرته على الفهم، وأن تتصل بخبراته وتجاربه.
- أن تكون الأسئلة موضوعية ومرتبة منطقيا أي من العام إلى الخاص ومن البسيط إلى المعقد.
- أن تكون الإرشادات واضحة.
- أن يعد الاستبيان بصورة جذابة ونظيفة.
- أت تعد الأسئلة بصورة تجعل تفريغها وتفسيرها وتبويبها سهلا.

أنواع الاستبيانات

هناك العديد من الأنواع، ويمكن تقسيمه إلى ما يلي:

من حيث طرح الأسئلة

الاستبيانات المغلقة: تكون الإجابة فيها محددة بعدد من الخيارات، مثل نعم، لا، أو موافق، غير موافق،...الخ، وقد تتضمن عددا من الإجابات وعلى المبحوث أن يختار من بينها الإجابة المناسبة. ويتميز هذا النوع من الاستبيانات بـ :

- سهولة تفريغ المعلومات منه.
- قلة التكاليف.
- قلة وقت الإجابة عنه.
- قلة اجتهاد المجيب لأن الإجابة موجودة أصلا وما عليه سوى الاختيار المناسب.

أما عيوب هذا النوع من الاستبيان فهي:

- قد يجد المجيب صعوبة في إدراك معاني الأسئلة.
- لا يستطيع المجيب إبداء رأيه في المشكلة المطروحة.

الاستبيانات المفتوحة: ويتميز هذا النوع بإتاحة الفرصة للمجيب عن الأسئلة التعبير عن رأيه بدلا من التقيد وحصر الإجابة في عدد محدد من الاختيارات. ويتميز هذا النوع من

الاستبيانات بأنه ملائم للمواضيع المعقدة، وأنّه سهل التحضير، فضلا عن كونه يوفر معلومات دقيقة. أما عيوبه، فهو مكلف، مع وجود صعوبة في تحليل الإجابات وتصنيفها.

الاستبيانات المفتوحة – المغلقة: هذه تجمع بين وجود مجموعة من الأسئلة مغلقة تتطلب من المجيب اختيار الإجابة المناسبة لها، كما تحتوي على مجموعة أخرى من الأسئلة المفتوحة، والتي تعطي الحرية في الإجابة للمجيب. ويستعمل هذا النوع من الاستبيان عندما يكون موضوع البحث صعبا ومعقد يتطلب أسئلة كثيرة وعميقة. ويتميز هذا النوع بكونه أكثر كفاءة في الحصول على معلومات مع إعطاء المجيب فرصة الحرية في إبداء رأيه.

أنواع الاستبيان من حيث طريقة التطبيق

الاستبيان من حيث طريقة التطبيق فيه نوعان: الأول هو الاستبيان المدار ذاتيا من قبل المبحوث، وهو الذي يرسل بالبريد أو يوزع عبر صفحات الجرائد أو يبث عبر التلفزة. وفي هذه الحالة، فإنّ المبحوث هو الذي يتصرف ويجيب عن الأسئلة المطروحة من تلقاء نفسه. والنوع الثاني هو الاستبيان المدار من قبل الباحث.

أنواع الاستبيان من حيث عدد المبحوثين: نوعان أيضا هما، الاستبيان الذي يعطى للمبحوثين فرادى، والاستبيان الذي يعطى للمبحوثين مجتمعين.

تصميم الاستبيان

يعتبر تصميم الاستبيان من أهم الخطوات في إنجاح البحث، ولذلك يحتاج الباحث إلى معرفة ودراية بأساليب الاتصال بالأفراد، وصياغة دقيقة للأسئلة. وبالرغم من اختلاف الاستبيانات باختلاف المواضيع، إلا أنّ هناك قواعد عامة وشروط معينة ينبغي مراعاتها عند تصميم الاستبيان ومنها:

- تحديد نوعية المعلومات المطلوبة؛ هل هي حقائق محددة مثل المعلومات الشخصية أم معرفة آراء المبحوثين حول قضية معينة.
- تحديد الجهات التي سيوزع عليها الاستبيان.
- تحديد نوع الاستبيان (هل هو مفتوح أم مغلق أم هما معا...).
- تحديد عدد الاستبيانات.
- وضع مسودة أولية للاستبيان.
- إعادة فحص وتعديل الأسئلة التي بحاجة للتعديل بعد استشارة خبراء في هذا المجال.
- تعريف المصطلحات والتعابير المستعملة في الاستبيان.
- توضيح طريقة استعمال الاستبيان.
- عمل اختبار مبدئي للاستبيان.
- مقارنة نتائج الاختبار التجريبي بنتائج مشروعات مماثلة أو مشابهة، وتعديل الاستبيان على هدى ذلك.
- وضع مخطط زمني لتنفيذ المشروع ككل.

- تقدير احتياجات تنفيذ المشروع من خبرات وغيرها.

قواعد كتابة الاستبيان

هناك قواعد عامة وقواعد تتعلق بكتابة الأسئلة وترتيبها، وأخرى بصحة صدق الإجابة.

القواعد العامة لكتابة الاستبيان

- أن يكون الاستبيان قصيرا بحيث لا يأخذ وقتا طويلا في الإجابة.
- عدم وضع أسئلة غير مهمة أو أسئلة سطحية.
- لا داعي لوضع أسئلة يمكن الحصول عليها من السجلات والوثائق.
- يجب أن تكون مادة الاستبيان جذابة، ولها علاقة بظروف المبحوثين.
- أن يرتبط كل سؤال في الاستبيان بمشكلة البحث ويساعد في تحقيق أهداف البحث
- عدم وضع أسئلة يقتضي الإجابة عنها تقصي الحقائق أو لها احتمال أكثر من تفسير.
- أن لا توحي الأسئلة للمبحوث بإجابة معينة عليها.
- أن يكون موضوع الاستبيان مهما ومعروفا للمبحوث.
- مراعاة التدرج من العام إلى الخاص في أسئلة الاستبيان.
- صياغة الأسئلة بطريقة يسهل تفريغها واستخلاص النتائج منها.

قواعد تتعلق بصياغة الأسئلة

- كل سؤال يعالج بنقطة واحدة فقط
- أن لا تُشعر الأسئلة المبحوث بالحرج.
- يجب أن تكون الأسئلة ذات الطابع الكمي دقيقة ومباشرة.
- يجب أن تكون صيغ الأسئلة قصيرة ومترابطة.

قواعد تتعلق بترتيب الأسئلة

- البدء بالأسئلة السهلة.
- ترتيب الأسئلة بشكل متسلسل.

قواعد تتعلق بصحة صدق الإجابة

- وضع أسئلة توضح مدى صدق المبحوث.
- وضع أسئلة ترتبط إجاباتها بإجابات أسئلة أخرى من الاستبيان.

طرق توزيع الاستبيان

يوزع الاستبيان مباشرة من قبل الباحث باليد، أو يرسل عن طريق البريد التقليدي، أو عن طريق الهاتف أو البريد الالكتروني، ولكل طريقة مزاياها

الاستبيان المسلم من قبل الباحث باليد: وهذا يعني أن الباحث يتصل مباشرة بالمبحوثين، ولهذا الأسلوب مزايا هي:

- وجود الباحث شخصيا مع المبحوثين يضفي على البحث الأهمية والجدية في نظرهم.
- يستطيع الباحث أن يوضح أي نقطة غامضة في البحث للمبحوثين.
- يستطيع الباحث بهذه الطريقة دراسة ردود فعل المبحوثين عن قرب، وهذا يساعده في الدراسة.
- وجود الباحث يشجع المبحوثين على الاستجابة.
- سهولتها وقلة تكلفتها، وإمكانية الحصول على جميع الاستمارات الموزعة

الاستبيان المسلم عن طريق البريد التقليدي: إذا لم يكن مجتمع الدراسة محصورا في منطقة جغرافية صغيرة يلجأ الباحث إلى إرسال الاستبيان بالبريد، وعلى الباحث هنا أن يقدم بعض التسهيلات للمبحوثين لإعادة الاستبيان، ومن هذه التسهيلات:

- يرسل مع الاستبيان ظرفا عليه الطابع وعنوان هيئة البحث.
- أن تعطى الاستبيانات أرقاما وترصد جوائز بسيطة للأرقام التي ستفوز بالقرعة.

أما مزايا هذه الطريقة فتتمثل في:

- توفير المال والوقت والجهد.
- إمكانية الاتصال بأكبر عدد من المبحوثين.

الاستبيان المسلم عن طريق البريد الإلكتروني: من مزاياها:

- تسمح بتوزيع الاستبيان إلى أي شخص في العالم بفضل شبكة الأنترنت
- توفير المال والوقت والجهد
- تلقي نسبة كبيرة من الردود من قبل المبحوثين.

الاستبيان المسلم عن طريق الهاتف: تمتاز هذه الطريقة بسهولتها وإمكانية مقابلة وتوزيع الاستبيان للعديد من الأشخاص في مختلف المناطق من العالم، غير أنّها تتطلب وجود الشخص في الوقت المحدد، وتوافر أجهزة لدا الطرفين

أنواع ثبات استبيان البحث وصدقه: إن المقصود بصدق الاستبيان هو "أن يقيس الاختبار بالفعل الظاهرة التي وضع لقياسها". وهناك عدة أنواع لاختبار الصدق في الاستبيانات منها:

الصدق الظاهري: هو البحث عما يبدو أن الاختبار يقيسه، ويتضح هذا النوع بالفحص المبدئي لمحتويات الاختبار.

الصدق التنبوئي: هو معرفة مدى صحة التنبوءات التي نبينها معتمدين على درجات الاختبار.

الصدق التلازمي: هو كشف العلاقة بين الاختبار ومحل تجميع البيانات عليه في أو قبل إجراء الاختبار.

الصدق التجريبي: هو الصدق التلازمي بالإضافة إلى الصدق التنبوئي. قد يشار إليهما بالصدق التجريبي أو العلمي أو صدق الوقائع الخارجية، فهما يبينان مدى اتفاق نتائج الاختبار مع الوقائع الخارجية المتعلقة بالسلوك الفعلي في جانب يقيسه الاختبار.

أنواع اختبار درجة الثبات

طريقة إعادة الاختبار: هو أن يطبق الاختبار مرتين ويستخدم في الحالات التي لا نتوقع فيها أن تتأثر درجات الاختبار في المرة الثانية بسبب الذاكرة أو التدريب وإلا فلا تصلح هذه الطريقة.

طريقة الصور المتكافئة: وتتضمن مواد متشابهة في طبيعتها ولكنها مختلفة في صورتها، وفي هذا يصاغ أكثر من اختبار تتفق كلها في المضمون، ويطبق أحد هذه الاختبارات في المرة الأولى، ويطبق اختبار آخر في المرة الثانية، ثم يقاس مدى الثبات في الإجابتين.

طريقة القسمة إلى نصفين: تعتبر مناسبة إذا كانت في الاختبار وحدات كثيرة، ويطبق كلا النصفين في الوقت نفسه مرة واحدة بقياس مدى الثبات بالنسبة للإجابات في النصفين، والملحوظ أن كل نصف يتفق مع الآخر في مضمون الأسئلة التي يشملها.

مزايا الاستبيان

- سهولة بناء الاستبيان مقارنة بغيره من أدوات جمع المعلومات.
- التكاليف مناسبة لعدد الاستمارات المعدة وشكل توزيعها.
- تتطلب كفاءة أقل من المقابلة.
- يمكن استجواب عدد كبير جدا من الناس بهذه الأداة.
- تعد المعلومات والبيانات الواردة فيه أكثر موضوعية، ذلك أن الاستبيان يتيح للمستجوب وقتا للتفكير ثم الإجابة، فضلا عن أنه لا يحمل اسم المستجوب مما يحفزه على إعطاء معلومات صحيحة وموثوقة.
- جمعها سهل وكذلك توزيعها.
- يستخدم الاستبيان في البحوث التي تحتاج إلى بيانات حساسة ومحرجة.
- سهولة تحليل البيانات الواردة فيه.

عيوب الاستبيان

للاستبيان عيوب كثيرة قد تطغى على المزايا، إذا لم ينتبه الباحث ويحاول تقليلها قدر الإمكان، ولعلّ أهمها:

- نسبة كبيرة من الاستمارات التي توزع بالبريد سواء العادي أو البريد الإلكتروني لا تعود إلى المرسل، ويصعب تحديد من لم يرسل الاستبيان لأنه لا يحمل أية معلومات عن هوية صاحبه.
- لا يمكن استخدام الاستبيان حيث تنتشر الأمية.

- قد لا يفهم المستجوب بعض الأسئلة.
- لا يمكن للباحث توقع ردود أفعال المستجوبين.
- بعض المستجوبين يكره الرد الكتابي، وقد يخشاه.
- قد يؤثر تحيز المستجوبين على إجاباتهم.